مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٣٣

الخميس، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة برودهيرست إستيفال	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألبانيا	السيد سباس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد ميثن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد أغيمان
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إيطاليا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدي الإحاطة التالية أسماؤهم للمشاركة في هذا الاجتماع: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ماكسيمو توريرو، كبير الاقتصاديين بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والسيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أربع سنوات، ربط مجلس الأمن بين مسؤوليته عن صون السلام والأمن والتزامه بمعالجة انعدام الأمن الغذائي والجوع الناجم عن النزاع. وفي ذلك الوقت، طلب المجلس أن يتم إبلاغه على وجه السرعة عند نشوء خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع نتيجة للنزاع. وهذا الخطر، كما سنسمع ونناقش اليوم، قد نشأ الآن؛ ولذلك فنحن بصدده مرة أخرى اليوم، للأسف.

في الشهر الماضي، عممنا مذكرة بيضاء لتسليط الضوء على أربعة سياقات يتجلى فيها هذا الخطر بوضوح: إثيوبيا، وشمال شرق نيجيريا، وجنوب السودان، واليمن. وبالطبع، بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات مثيرة للقلق في حالات أخرى تتطلب اهتمامنا أيضًا، مثل أفغانستان والصومال – وربما تسمحون لي، سيدتي الرئيسة، بالإشارة إلى الصومال قبل أن أختتم. وقد كتب الأمين العام مؤخرا إلى جميع الدول الأعضاء للإعراب عن قلقه. فأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص معرضون بالفعل لخطر المجاعة. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في القريب العاجل، كما أتخيل أننا سنسمع من زملائنا من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. ستحل المجاعة بالصومال، ولدينا شعور بأنها لن تكون المكان الوحيد أيضًا.

وفي السياقات الأربعة التي ذكرتها، حددت التقييمات الأخيرة مئات الآلاف من الأشخاص الذين يواجهون مستويات كارثية من الجوع – أو المرحلة الخامسة من نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي يراقب الأمن الغذائي وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وكما اتضح لنا جميعًا، فإن المرحلة الخامسة من النظام هي المرحلة النهائية والأكثر فتكا. إنها ببساطة أسوأ مرحلة يمكن بلوغها، ومن النادر أن يتعافى الناس منها.

إن السبب في هذه المعاناة على نطاق واسع يعود إلى الأثر المباشر وغير المباشر للنزاع والعنف بالإضافة إلى سلوك الأطراف المتحاربة. ويتكرر نمط مماثل في جميع السياقات حيث يقتل المدنيون يقتلون ويصابون بينما تشرد الأسر قسرا من أراضيها التي تعتمد عليها في سبل كسب العيش والغذاء، وحيث تعرقل المتفجرات من مخلفات الحرب وصول الناس إلى الأسواق وتمنعهم من الإنتاج الزراعي والحصول على الدخل، وحيث تسرق أو تتلف أو تدمر البنية التحتية المدنية والمعدات الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي للسكان، بينما تُنهب مخزونات المواد الغذائية وتُقتل الماشية.

وفي تلك السياقات أصبح حصول أشد الفئات ضعفا على ما يكفي من الغذاء بعيدا عن المنال بسبب التدهور الاقتصادي وارتفاع الأسعار. بل تتعمد الأطراف المتحاربة – في أكثر الحالات سوءا وفظاعة – قطع الوصول إلى الإمدادات التجارية والخدمات الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون للبقاء على قيد الحياة. كما يستخدم الجوع أحيانا أسلوبا من أساليب الحرب.

لذلك وسعت المنظمات الإنسانية شرايين الحياة لإغاثة الناس في جميع تلك الأزمات وعملت مع جماعات الإغاثة المحلية فضلا

عن زيادة عدد المنقذين في الخطوط الأمامية بوصفهم أول المتصدين للمتاعب وأول من يفهمون معاناة شعوبهم. بل يكونون في بعض الأحيان الوحيدين هناك في الميدان. كما نواجه جميعا في كثير من الأحيان تدخلا وعقبات ومضايقات وهجمات على موظفينا وسمعتنا علاوة على نهب أصولنا أو تحويلها. ويمنعنا ذلك من الوصول إلى المحتاجين مما يزيد من معاناتهم سوءا. ويبقى العاملون في المجال الإنساني ويقومون بعملهم بيد أن الظروف ربما تكون عسيرة وغير مقبولة في بعض السياقات.

كما أن هناك أسبابا أخرى للجوع بما فيها الجفاف – الذي سأعود إليه – وآثار جائحة مرض فيروس كورونا وارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميا. وتزيد هذه العوامل أيضا انعدام الأمن الغذائي والبؤس. كما تعدُّ الآثار الثانوية للحرب في أوكرانيا أيضا من بين أسباب انعدام الأمن الغذائي في العديد من النزاعات المسلحة حيث تؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والأسمدة وتساهم في ارتفاع أسعار الطاقة.

أخيرا، بالرغم من أننا نناقش هنا الصلة بين النزاع والجوع، سأكون مقصرا إذا لم أشر إلى أن الناس يقفون حرفيا في الخطوط الأمامية لتغير المناخ في كل بلد من البلدان التي ذكرتها، حيث يشعر الناس بتأثير تغير المناخ أولا. وقد أوضح الأمين العام مؤخرا في تصريحاته العامة والخاصة على السواء أن تغير المناخ ظاهرة موجودة بالفعل وأنها قائمة على الأرض.

وأود أن أقدم لمحة موجزة عن الحالة في كل بلد من البلدان التي تعاني من الأزمات.

ففي اليمن أعلم جيدا أن أكثر من سبع سنوات من النزاع المسلح قد عاثت فسادا بين الناس في جميع أنحاء البلد، حيث يعاني نحو ١٩ مليون شخص – ستة من بين ١٠ أشخاص – من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويواجه ما يقدر بنحو ١٦٠ ٠٠٠ نسمة خطر الكارثة وفقا للتصنيف المتكامل لظروف المرحلة ٥ من مراحل الأمن الغذائي الذي ذكرته، بينما يعاني ٥٣٨ ٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد. وربما تزداد الحالة سوءا هناك بسبب فجوات التمويل اللازم للاستجابة الإنسانية واستمرار عدم الاستقرار الاقتصادي. وقد يؤدي الخلل في الواردات التجارية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي – هذا الاحتمال الذي أصبح حقيقيا خلال الأسابيع الأخيرة كما سنسمع من مقدمي الإحاطات الآخرين حيث يهدد نقص التمويل عمليات آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن المعنية بتفتيش جميع الواردات التجارية بما فيها الغذاء القادمة إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية. ونأمل أن تعالج تلك الفجوة المعينة في التمويل على وجه السرعة لكي نتجنب وقف الآلية المقرر في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي جنوب السودان كان من المتوقع أن يواجه ٦٣ في المائة من السكان أو نحو ٧,٧ مليون شخص الأزمة أو الأسوأ منها في مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال موسم الذروة هذا العام. وتشير التوقعات إلى احتمال أن يواجه ٨٧ ٠٠٠ شخص – معظمهم في ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى – كارثة في مستوى التصنيف المتكامل لظروف المرحلة ٥. وأود أن أضيف أن جنوب السودان كان من أخطر الأماكن بالنسبة للعاملين في مجال تقديم الإغاثة في العام الماضي حيث استهدف ٣١٩ حادثا عنيفا العاملين في المجال الإنساني وأصولهم، حيث قتل خمسة من زملائنا من عمال الإغاثة في عام ٢٠٢١ وتوفي خمسة آخرون منذ بداية هذا العام حيث كانوا يبذلون قصارى جهدهم للحصول على المساعدة التي يحتاج إليها الناس ويستحقونها.

وفي إثيوبيا هناك أكثر من ١٣ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية منقذة للحياة في جميع أنحاء عفر وأمهرة وإقليم التيجراي. وفي يونيو/حزيران عانى ٨٧ في المائة من الأشخاص الذين شملهم استطلاع الرأي في إقليم التيجراي من انعدام الأمن الغذائي بينما يعاني أكثر من نصفهم من انعدام الأمن الغذائي. إنني واثق من أن السيد بيسلي سيتكلم عن تقييم برنامج الأغذية العالمي. ولكن تقييما أجرى في شباط/فبراير توصل أيضا إلى أن أجزاء من عفر وأمهرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي المثير للقلق. ولكننا شهدنا بعض

التحسن مؤخرا في إيصال المساعدة الإنسانية في شمال إثيوبيا وإن تم ذلك الآن. بيد أن استئناف الأعمال القتالية في الأسابيع الأخيرة سيعكس ذلك التقدم. كما يعتقد أيضا أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعان جدا في أماكن أخرى من إثيوبيا، وخاصة في أجزاء من بينشنغول – غوموز وجنوب وغرب أوروميا. ولن يقتصر التنبؤ بالمجاعة في القرن الأفريقي على الصومال نظرا لأن عدد الأشخاص المعرضين للخطر في إثيوبيا فاق حتى مستوى التوتر الذي شهدناه في الصومال.

إذ ننتقل إلى شمال شرق نيجيريا نتوقع أن يواجه ٤,١ مليون شخص مستويات كبيرة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي المتأثرة بالنزاع. يشمل ذلك العدد ٠٠٠ ٥٨٨ شخصا واجهوا بالفعل مستويات الطوارئ بين حزيران/يونيه وأغسطس/آب تعذر على زملائنا الوصول إلى نصفهم تقريبا بسبب انعدام الأمن. وبالتالي لا يمكن إجراء تقييمات للأمن الغذائي في تلك المناطق، ولكن يمكننا أن نستنتج ونخشى أن يكون بعض الناس بالفعل على مستوى الكارثة ويتوفون بسبب الجوع.

توصي مذكرتنا البيضاء باتخاذ خطوات محددة من قبل كل من هذه البلدان. ويمكن للدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات التالية في جميع هذه الأماكن الأربعة وخارجها.

أولا، يجب عليها ألا تدخر وسعا في السعي إلى إيجاد حلول سلمية وتفاوضية للنزاعات وغيرها من حالات العنف. ونأمل أن نرى ذلك في اليمن وأماكن أخرى. ونتطلع إلى أن نرى ذلك في إثيوبيا أيضا.

ثانيا، يجب عليها أن تذكّر الدول والجماعات المسلحة وتحثها على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب عليها الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات ربما تهدد بقاء المدنيين، ويجب أن تكفل إيصال الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق. أقول ذلك وأعلم جيدا أنه ربما يبدو سخيفا جدا بالنسبة للبعض.

ثالثا، يجب عليها دعم الاستجابة المتكاملة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي الحاد. فتلك مسألة تتعلق بدعم اقتصادات البلدان التي تواجه الجوع الشديد وعلى نطاق واسع. إن مسائل الانهيار الاقتصادي والصدمات المرتبطة بالمناخ قد أصبحت أيضا وعلى نحو متزايد موضوعا لخطة عملنا الإنساني.

رابعا، يجب على تلك البلدان مواصلة التمويل الإنساني لتلك الأزمات، نظرا لأن التمويل في جميع تلك البلدان ما زال أقل بكثير من نصف المطلوب. ولن نفعل سوى القليل بدون تلك الموارد.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على مسألة تغير المناخ التي سبق ذكرها باعتبارها محورية للسلم والأمن. لقد عدت للتو من الصومال فضلا عن زيارة استغرقت ١٠ أيام إلى باكستان مع الأمين العام حيث تمثل الوضوح المطلق لهدفنا في محاولة التعبير خلال تلك الزيارات عن شعور أولئك الذين لم يسهموا بقدر يذكر في مشكلة تغير المناخ بآثاره بأشكال مختلفة. ولا يزال الحصول على تمويل المناخ ضئيلا إلى حد يرثى له – ولم يتلق الصومال منه شيئا. ولكن إذا أردنا الاستثمار في القدرة على الصمود حقا، وإذا أردنا حماية شعوب تلك البلدان من تكرار صدمات هذا العام، وإذا أردنا للصومال أن ينجو من المجاعات المتوقعة في وقت لاحق من هذا العام وخلال العام المقبل، فإننا بحاجة إلى اهتمام الدوائر المعنية بالمناخ فضلا عن الأموال التي تعهدت بها الدول الأعضاء والتي لم يصل معظمها – إن لم يكن كلها – إلى الجهات المتلقية بعد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد توريرو.

السيد توريرو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة اليوم.

كما يدرك أعضاء المجلس وكما أوضح السيد غريفيث من فوره، فإن الجوع ما فتئ يتزايد باطراد في السنوات الأخيرة. وما يتسبب النزاع فيه، يتفاقم الآن أيضا بسبب الحرب في أوكرانيا؛ وتأثير تغير المناخ؛ والتباطؤ الاقتصادي والانكماش وعدم الاستقرار؛ وتزايد عدم المساواة،

الذي تفاقم في أعقاب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تفاقمت كل هذه المشاكل بسبب الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية. وتستمر الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي والمجاعة. للنزاع آثار فورية ودائمة على كل بعد من أبعاد نظم الأغذية الزراعية، حيث يقلل من إنتاج الأغذية، ويدمر المحاصيل، ويعطل الأسواق، ويقيد إمكانية الحصول على الغذاء. كما تعوق النزاعات بشدة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وعلى المدى الطويل، فإنها تؤدي إلى فقدان كامل لسبل العيش، واضطرابات في سلاسل التوريد، ونزوح جماعي، وزيادة الضغط على الموارد المحدودة، وانخفاض القدرة على الصمود. وتتسبب النزاعات أيضا في اضطرابات الاقتصاد الكلي، وزيادة العجز العام والديون، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة، وتزايد التضخم، وكلها عوامل تسهم في تضاؤل القدرات على توفير الحماية الاجتماعية ودعم سبل العيش.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب التباطؤ والركود اللذين نواجههما اليوم، فإن البلدان، ولا سيما البلدان المستوردة للأغذية – وهذا ما تواجهه معظم البلدان التي تعاني من أزمات غذائية – لا تواجه تحديات بسبب ارتفاع الأسعار فحسب، بل وأيضا بسبب انخفاض قيمة عملاتها. نشر يوم الاثنين تحديث منتصف العام للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٢، ويتوقع أنه حتى نهاية هذا العام، سيواجه ٢٠٥ ملايين شخص أعلى ثلاث مراحل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الإطار المنسق لتحليل وتحديد المناطق المعرضة للخطر والسكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، أو التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بدرجة ٣ أو أكثر. وهذا يعني أنهم سيكونون في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وهذا أعلى من أي وقت مضى في تاريخ التقرير العالمي الممتد على مدى سبع سنوات، وبزيادة من ١٩٣ مليون شخص، حسبما ورد في طبعة عام ٢٠٢٢ من التقرير، التي صدرت في أيار/مايو. وبدون مساعدة إنسانية عاجلة، من المتوقع أن يواجه عدد قياسي قدره ٩٧٠ ٠٠٠ شخص في خمسة بلدان المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أو ظروفا شبيهة بالمجاعة. إن عواقب كوفيد-١٩، التي كان لها تأثير من خلال التباطؤ والانكماش، والحرب في أوكرانيا، لها آثار مباشرة وغير مباشرة على تلك البلدان ومن المرجح أن تتفاقم في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ وأوائل عام ٢٠٢٣.

وعلى الرغم من أنه لم يرد بتفصيل كبير في المذكرة البيضاء، فمن المهم وصف الحالة المزرية في الصومال. قبل أسبوعين، خلصت لجنة استعراض المجاعة التابعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أنه بدون مساعدة إنسانية كبيرة، سيواجه السكان الرعويون الزراعيون في مقاطعتين والسكان النازحون في بلدة بيدوا في منطقة باي المجاعة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تستمر هذه الظروف حتى آذار/مارس ٢٠٢٣ على الأقل، بسبب عقود من النزاع والصدمات الاقتصادية الشديدة والنزوح الجماعي للسكان، بالإضافة إلى تضاؤل كميات الأمطار لأربعة مواسم متعاقبة، مع توقعات غير مسبوقة بموسم خامس من نقص الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من المناطق في وسط وجنوب الصومال خطرا متزايدا بالمجاعة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ على الأقل. وأولئك الذين يواجهون مخاطر المجاعة هم من الرعاة الزراعيين، وكثير منهم يعيشون في مناطق يعوق فيها انعدام الأمن وصول المساعدات الإنسانية. وفي المجموع، من المتوقع أن يكون ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في ظروف المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى أفغانستان، حيث لا تزال الحالة الإنسانية بالغة الهشاشة. ومن المتوقع أن يواجه ما يقرب من ١٩ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد، على الرغم من حصاد مماثل لحصاد العام الماضي، والشتاء يقترب بسرعة. إن تصاعد تكاليف الغذاء والوقود والأسمدة والنقل الناجمة عن الحرب في أوكرانيا لا يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع القاسي بالفعل. البلد زراعي إلى حد كبير، حيث تعتمد ٨٠ في المائة من سبل العيش على الزراعة. وقد أثبت هذا القطاع أنه الأكثر مرونة ويوفر إمكانات هائلة لتوسيع إنتاج الغذاء، وتعزيز الاقتصادات الريفية، ودفع عجلة الانتعاش الاقتصادي من مستوى القرى.

حاليا، لا توجد بيانات محدثة للأمن الغذائي لإثيوبيا، ولكن من المرجح جدا أن يكون الوضع قد تدهور بشكل كبير في عام ٢٠٢٢. وإلى جانب الجفاف الذي يؤثر على المناطق الجنوبية، يهدد استئناف الأعمال العدائية في تيغراي بشكل مباشر حصاد موسم المهير في تشرين الأول/أكتوبر. في العام الماضي، أنتج المزارعون في المنطقة ٩٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب خلال موسم المهير – أي ما يعادل سبعة إلى ثمانية أشهر من الاحتياجات السنوية للمنطقة من الحبوب – وهو أكبر بكثير من كمية الأغذية التي دخلت المنطقة من خلال مصادر تجارية أو إنسانية. ويؤكد ذلك الأثر الحاسم المحتمل لمزيد من الاضطرابات على إنتاج الأغذية، لا سيما إذا ظل الوصول مقيدا.

ويؤثر العنف الطائفي المتصاعد والمسيس بشكل متزايد على جنوب السودان منذ عام ٢٠٢٠. وإلى جانب الأثر المستمر للنزاع الذي طال أمده، فإن التحديات الشديدة في الاقتصاد الكلي والخسائر الكبيرة في سبل العيش، التي تعزى بصفة خاصة إلى الفيضانات الواسعة النطاق في السنوات الأربع الماضية وانعدام الأمن الناجم عن الاشتباكات المتكررة، تؤدي إلى مستويات رهيبة من انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٧,٧٤ ملايين شخص – أي ما يقرب من ثلثي إجمالي السكان – يواجهون المرحلة ٣ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ خلال الموسم الأعجف. وفي مقاطعة لير، حيث وردت تقارير عن بلوغ المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أو الظروف الشبيهة بالمجاعة، استمرت الاشتباكات المسلحة في دفع النزوح في عام ٢٠٢٢.

وفي شمال نيجيريا، لا تزال الحالة الأمنية تتدهور، بسبب تصاعد الأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة من غير الدول، والإجرام والعنف القبلي. ومع انتهاء موسم الأمطار في أيلول/سبتمبر، من المرجح أن يشهد العنف قفزة موسمية، مما يؤدي إلى تعطيل النظم الغذائية، والحد من الوصول إلى الأسواق، والتسبب في دورات جديدة من النزوح. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٤,١٤ ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي الشمالية الشرقية، مع وجود كثيرين منهم في مناطق يتعذر وصول المساعدات الإنسانية إليها.

وفي اليمن، ينتظر أن تكون التوقعات بشأن انعدام الأمن الغذائي أفضل مما كان متوقعا. فقد تم دحض بعض الافتراضات المتعلقة بالتوقعات، في حين لم تظهر التداعيات المفترضة للحرب في أوكرانيا على الأسواق الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تحسن تمويل المساعدة الغذائية تحسنا طفيفا، وأمكن الحيلولة دون حدوث تخفيضات كبيرة في عدد المستفيدين. وخفت حدة النزاع إلى حد كبير بعد أن اتفق الطرفان على هدنة في نيسان/أبريل. بيد أن القيود المفروضة على الحركة لا تزال تعوق وصول المساعدات الإنسانية.

عندما يتكلم المجلس، يستمع العالم. إن منع نشوب النزاعات هو أكثر الوسائل فعالية لمنع المجاعة. إن وقف العنف وانعدام الأمن لا ينقذ الأرواح على الفور فحسب، بل يتيح فرصا للمساعدة الفورية، وبناء القدرة على الصمود، والتنمية الدائمة، وفي نهاية المطاف، المسارات المملوكة محليا للسلام والاستقرار. ومن الضروري أن نعمل الآن على التقليل إلى أدنى حد من جميع الكوارث المحتملة التي عددتها للتو. ونأمل أن نتمكن من التعجيل باتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من هذه المخاطر في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد توريرو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيزلي.

السيد بيزلي (*تكلم بالإنكليزية*): من الرائع أن أكون مع أعضاء مجلس الأمن، وإن كان ذلك في مناسبة حزينة حقا. لقد عدت هذا الصباح من أمريكا الوسطى، حيث رأيت كيف أن النزاع على بعد آلاف الأميال في قارة ما يؤجج لهيب ما هو بالفعل أزمة جوع حادة في قارة أخرى. خلال زياراتي إلى غواتيمالا وفجوة دارين في بنما، سمعت قصصا مأساوية من أشخاص يهاجرون شمالا بسبب اليأس التام. لقد أدى تأثير الأزمات المناخية والآثار الاقتصادية المتتالية المستمرة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بالفعل إلى استنفاد قدرة العديد من

الأسر على التأقلم، وباتت الآن في حالة يأس جراء ارتفاع الأسعار، بسبب النقص العالمي في الحبوب والوقود والأسمدة الذي تفاقم بسبب النزاع الأوكراني. لم يتبق حرفيا لديهم شيء. يمكنهم البقاء والجوع، أو يمكنهم المغادرة والمخاطرة بالموت للحصول على فرصة لمستقبل أفضل في الولايات المتحدة.

وهذا مجرد ركن واحد من كوكبنا. نحن نعرف قصصا مماثلة نجمت عن الحرب في العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم. ونحن هنا اليوم لدق ناقوس الخطر بشأن تلك الأزمات الغذائية الحادة، وخاصة في إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان واليمن. وكما قال صديقي العزيز مارتن غريفيث، هناك أيضا الصومال، الذي سأكون مقصرا إن لم أشر إليه. لقد عدت للتو من هناك، حيث كنت أنا والسيد غريفيث قبل أسبوع واحد فقط. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإننا نواجه بالفعل حالة طوارئ عالمية لم يسبق لها مثيل، مع تزايد خطر الجوع الجماعي وتزايد خطر المجاعة باستمرار. مع بداية عام ٢٠٢٢، كنا نواجه بالفعل العاصفة المثالية، بسبب النزاعات الناشئة، والآثار الاقتصادية المتتالية لكوفيد-١٩، وتغير المناخ، وارتفاع أسعار الوقود – بعد ذلك، وبمجرد أن يظن المرء أن الأمر لا يمكن أن يزداد سوءا، هناك أوكرانيا. منذ بدء ذلك النزاع، أدى ارتفاع تكاليف الغذاء والوقود والأسمدة إلى دفع ٧٠ مليون شخص آخر أكثر قرب حافة المجاعة. وما كان موجة من الجوع بات الآن طوفاناً من الجوع.

وفي البلدان الـ ٨٢ التي يعمل فيها حالياً برنامج الأغذية العالمي، يعاني ما يصل إلى ٣٤٥ مليون شخص الآن من الافتقار الحاد للأمن الغذائي. وبعبارة أخرى، هم يسيرون نحو المجاعة – أي في المستويات ٣ و ٤ و ٥ من التصنيف المرحلي المتكامل. وهذا يعادل مرتين ونصف المرة عدد الأشخاص الذين كانوا يعانون من الافتقار الحاد للأمن الغذائي قبل بدء الجائحة. ومن الصعب تصديق أن هذا العدد كان ٨٠ مليوناً فقط قبل بضع سنوات. وإليكم ما هو مثير للمخاوف بشكل لا يصدق. من بين ٣٤٥ مليون شخص يسيرون نحو المجاعة، يعيش ما يقرب من ٥٠ مليوناً في ٤٥ بلداً على أبواب المجاعة عند المستوى ٤ من التصنيف المرحلي المتكامل. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وبسبب ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية في ذلك الوقت، حدثت أعمال شغب واحتجاجات واضطرابات مدنية في ٤٨ دولة. والعوامل الاقتصادية التي نراها اليوم أسوأ بكثير. وعلى الرغم من العمل الشاق في مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب والجهود المستمرة لإعادة الأسمدة الروسية، على سبيل المثال، إلى الأسواق العالمية، هناك خطر حقيقي وجسيم من حدوث مجاعات متعددة هذا العام. وفي عام ٢٠٢٣، يمكن أن تتطور أزمة أسعار الغذاء الحالية إلى أزمة توافر الإمدادات الغذائية إذا لم نتحرك.

وأود أن أتطرّق بسرعة إلى البلدان التي طلب المجلس معلومات عنها. وفي شمال إثيوبيا، يهدد استئناف القتال بدفع العديد من الأسر الجائعة والمنهكة إلى حافة الهاوية. وقد مكّنت الهدنة الإنسانية المعلنة في مارس/آذار برنامج الأغذية العالمي وشركاءه من الوصول إلى ما يقرب من ٥ ملايين شخص في منطقة تيغراي. لكنّ اندلاع العنف مؤخراً يهدد جهود الإغاثة الإنسانية تلك في الوقت الذي تكابد فيه الأسر موسم الجدب الحالي. ويظهر تقييمنا في تيغراي أن الجوع قد ازداد رسوخاً. ويعاني نحو ٥,٢ مليون شخص – أي ٨٩ في المائة من السكان – من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني نصفهم تقريباً من نقص حاد في الغذاء. وكما يمكن للمجلس أن يتخيل، تعمل فرقنا ليلاً ونهاراً لمساعدة المحتاجين. لكننا بحاجة إلى الوقود والتمويل والحركة الكاملة للإمدادات عبر خطوط الفصل لإيصال المساعدة إلى حيث تشتد الحاجة إليها. إن سرقة إمدادات الوقود الأخيرة لبرنامج الأغذية العالمي في تيغراي لا تجعل مهمتنا أسهل. يحين موسم الحصاد الشهر المقبل، ونقص الأسمدة يعني أن من المرجّح أن تكون الغلال شحيحة. إننا بحاجة إلى إيصال الغذاء إلى الناس في شمال إثيوبيا الآن.

وفي شمال شرق نيجيريا، من الواضح أن مزيجاً ساماً من العنف المتصاعد والنزوح وتضرر سبل العيش والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية يغذي أزمة متنامية لانعدام الأمن الغذائي. ويقترب موسم الجدب الحالي من نهايته. وهناك ما يقدّر بنحو ٤,١ مليون

شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الشمال الشرقي، نصف مليون منهم في مناطق يتعذر الوصول إليها. ونأمل في الوصول إلى ٢,١ مليون شخص في جميع أنحاء شمال شرق نيجيريا. ولكن مع اتساع الفجوة بين الاحتياجات والموارد، قد لا يحصل ما يصل إلى مليون شخص على المساعدة الغذائية التي يحتاجون إليها. وهذا يشجّع الهجرة والتطرف والاستغلال ويجعل المجاعة أكثر احتمالاً.

وفي الوقت نفسه، فإن الوضع في جنوب السودان أسوأ من ذلك، حيث يستمر النزاع في تأجيج أزمة الأمن الغذائي التي أصبحت كارثية حقاً وتتفاقم بسبب الفيضانات في سبع من ولايات البلد الـ ١٠. وهناك نزوح واسع النطاق للسكان. وقد أدى تغير المناخ إلى جعل الأراضي الزراعية الخصبة سابقاً غير صالحة للاستخدام، وتضاعفت أسعار المواد الغذائية في حين انخفضت قيمة العملة بمقدار الثلث تقريباً منذ فبراير/شباط. وقد تضافر كل ذلك لدفع المواد الغذائية الأساسية بعيداً عن متناول معظم السكان. وفي الوقت نفسه، وكما يعلم المجلس، اشتد القتال بين الجماعات المسلحة واستهدفت الجماعات المسلحة الوكالات الإنسانية في البلد وعرضتها للنهب والابتزاز. لقد رأينا ما يحدث في هايتي اليوم. يواجه جنوب السودان الآن أعلى معدلات الجوع الحاد منذ الاستقلال في عام ٢٠١١. ويواجه نحو ٧,٧ مليون شخص، أي أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي أو أسوأ منها. ومن دون حلول سياسية لإنهاء العنف والاستثمار الكبير في برامج الإغاثة الإنسانية، سيموت العديد من الناس في جنوب السودان.

وأخيراً، في اليمن، يتدهور الوضع الإنساني على الرغم من الهدنة الهشة، بسبب تدهور التوقعات الاقتصادية. ويعمل النزاع في أوكرانيا على تأجيج التضخم، نظراً لاعتماد اليمن شبه الكامل على الواردات الغذائية، وبالتالي دفع المزيد من الناس إلى الفقر المدقع، حيث يؤدي التضخم المتسارع إلى تآكل قيمة الدخول الضئيلة بالفعل. إن أسعار المواد الغذائية الآن، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ١٢ شهراً فقط، باتت أعلى بنسبة ٧٠ في المائة في شمال اليمن وأعلى بنسبة ٤٠ في المائة في الجنوب. ونحن في برنامج الأغذية العالمي نأمل في إطعام ما يقرب من ١٨ مليون شخص، والذي من الواضح أنه سيكون واحداً من أكبر البرامج الإنسانية عبر التاريخ. ومع ذلك، منذ بداية هذا العام، ارتفعت تكلفة ممارسة الأعمال في اليمن بنسبة ٣٠ في المائة، من ١,٩٧ بليون دولار إلى ٢,٦ بليون دولار. ونتيجة لذلك، وكما يمكن للأعضاء أن يتخيلوا، اضطررنا إلى خفض المساعدة التي نقدمها. واعتباراً من أيلول/سبتمبر، سيتلقى ١٣ مليون شخص الآن ثلثي حصص الإعاشة. ومع تكاليف الوقود وتكلفة النقل اللوجستي، زادت تكاليف عملياتنا على مستوى العالم بأكثر من ٨٠٠ مليون دولار سنوياً.

إن النزاعات التي تشتعل في أجزاء كثيرة من عالمنا اليوم تدفع الملايين من المدنيين الأبرياء إلى الاقتراب أكثر من أي وقت مضى من الجوع والمجاعة. وأحثّ المجلس على إظهار القيادة التي يحتاج إليها العالم على وجه الاستعجال الآن. وقد سارع بعض أعضاء المجلس إلى توفير تمويل سخي للمساعدة الغذائية الطارئة، وقد ساعد ذلك فرقنا على تجنب المجاعة. ويتعين على الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه. ومع ذلك، وبعيداً عن التمويل، نحتاج بشكل عاجل إلى حلول سياسية لإنهاء هذه الحروب. وفي غضون ذلك، نحتاج إلى الوصول إلى جميع المحتاجين. ونحن بحاجة إلى مساعدة المجلس في هاتين المهمتين.

وأود أن أذكّر الجميع بأنني حذّرتُ مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ (انظر S/2020/340، المرفق الثاني) من أننا كنا نواجه آنذاك مجاعة وتجويعاً بمستويات مذهلة. وكثّف المجلس جهوده بالتمويل والاستجابة الهائلة، وتجنبنا الكارثة. نحن على حافة الهاوية مرة أخرى، بل أسوأ من ذلك. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا – كل يد ستساعد في ذلك وكل خلية من خلايا جسمنا. إن الجياع في العالم يعتمدون علينا، ويجب ألا نخذلهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيسلي على إحاطته الشاملة والدقيقة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على دعمها لعقد جلسة اليوم على النحو الذي اقترحته أيرلندا والبرازيل. وبوصفنا منسقين مشاركين في المجلس بشأن الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة، فإننا نهدف إلى مواصلة تسليط الضوء على الأهمية المحورية للأمن الغذائي في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن التخفيف من أثر النزاعات المسلحة على أضعف فئات السكان. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات لنا اليوم على إحاطاتهم الدقيقة جداً وذات الأهمية. فقد سلط كل منهم الضوء على جانب تكميلي لأثر النزاع على الأمن الغذائي، فضلاً عن توصيات للأمم المتحدة ودولها الأعضاء لمعالجة هذه المسألة.

إن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، وخاصة في البلدان المنخرطة في نزاعات، تثير القلق أكثر من أي وقت مضى. ووفقاً لأحدث تقرير عالمي عن الأزمات الغذائية، فإننا نشهد أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة أزمة أو أسوأ منذ نشر التقرير لأول مرة. وهذا العدد، ٢٠٥ ملايين نسمة، يعادل تقريباً إجمالي عدد سكان البرازيل. وبكل المقاييس والمعايير، فإن هذا المستوى المرتفع من انعدام الأمن الغذائي أمر غير مقبول.

وتوضح المذكرة البيضاء التي نناقشها اليوم السبب في ازدياد قتامة هذه الصورة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ففي اليمن، تواجه الأراضي الزراعية خطر الألغام الأرضية، على الرغم من وقف الأعمال العدائية. وفي جنوب السودان، سيعاني العديد من الأطفال من عواقب مدى الحياة بسبب العنف وعدم تلقيهم التعليم وعدم الحصول على الوجبات المدرسية. وفي إثيوبيا، ستضيع المحاصيل هدرا بسبب النزوح القسري. وفي شمال شرق نيجيريا، تعوق الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة استخدام الطرق ذات الأهمية الحيوية لتوزيع الأغذية. ولا يحدث أي من ذلك في فراغ، بل يأتي ليضاعف مزيجا مثيرا للقلق بالفعل من الظواهر المناخية المتطرفة وصدمات الاقتصاد الكلي. وقد أدى النزاع في أوكرانيا، مقترنا بآثار الجزاءات الانفرادية التي تطبقها بعض البلدان، إلى تفاقم الحالة.

ويشكل النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي حلقة شريرة، توقع السكان والبلدان في دوامة من الظروف المعيشية المتدهورة. فتؤدي النزاعات إلى توليد النزوح القسري وتدمير البنية التحتية الأساسية وتدهور التربة الصالحة. ويسفر انعدام الأمن الغذائي عن احتدام التنافس على الموارد وإعاقة أي شكل آخر من أشكال التنمية البشرية التي يمكن أن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام. إننا بحاجة إلى كسر تلك الحلقة ونحتاج إلى اتخاذ إجراءات عملية فيما يتعلق بالركائز الثلاث للأمم المتحدة للقيام بذلك.

وأود أن أبدأ بالناحية الإنسانية. إن الإحاطة التي قدمها برنامج الأغذية العالمي والمذكرة البيضاء لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تبعثان برسالة واضحة. فهناك عاملان متزامنان يعرضان جهود المساعدة الغذائية الإنسانية للخطر، وهما الزيادة في أسعار المواد الغذائية والعدد المتزايد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويضغط هذان العاملان على المنظومة ويوسعان الفجوة في التمويل. ويتعين على البلدان المانحة وجميع الجهات القادرة على القيام بذلك تكثيف جهودها حتى لا تضطر أي وكالة عاملة في المجال الإنساني إلى الاختيار بين الجياع والمتضورين جوعا.

ويمكن أيضا أن تؤدي تدابير تثبيت السوق وتحقيق الشفافية دورا هاما. فهذه التدابير تساعد على خفض أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يمكن أن يخفف الضغط على برنامج الأغذية العالمي وفي البلدان المتضررة على حد سواء، ويمكن أن يحسن إمكانية الحصول على الغذاء. وتضرب المذكرة البيضاء مثالا واضحا يُظهر أنه في حالة اليمن، يساهم انخفاض القوة الشرائية وزيادة أسعار المواد الغذائية في تدهور الأوضاع الإنسانية. ومن هذا المنطلق، فإن بناء نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل حقا أمام قطاع الأغذية الزراعية والقضاء على الممارسات والإعانات التاريخية التي تشوه الأسعار وتفسد التجارة هما أيضا خطوتان هامتان لدعم سبل العيش، بما في ذلك للسكان المتضررين من النزاع.

ويقودني ذلك إلى النقطة الثانية من بياني، وهي الدور الرئيسي للتنمية المستدامة في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي والنهوض بحلول دائمة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. إن الإجراءات الرامية إلى توليد القدرات الإنتاجية أو إعادة بنائها، بما في ذلك إيصال البذور وتحسين إنتاج المحاصيل، مثل تلك التي تروج لها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إثيوبيا، ضرورية لمنع المنتجين والمستهلكين من السقوط في هاوية النزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي الحاد. وعندما تكون الاستثمارات في هذه الحلول الدائمة مصحوبة بنظم فعالة للإنذار المبكر، فإنها يمكن أن تكون أيضا وسيلة عملية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار الطويل الأجل في سيناريوهات ما بعد انتهاء النزاع.

إن لدى البرازيل خبرة كبيرة في إنتاج الكثير باستخدام عوامل إنتاج أقل وزيادة المحاصيل الزراعية إلى أقصى حد حتى في الظروف غير المواتية، فضلا عن خبرتها الواسعة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الطويلة الأمد مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. ونحن على استعداد لدعم هذه الخطة، ونود أن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها، ليس في تقديم المساعدة الإنسانية فحسب، بل وفي توفير القدرات التقنية ونقل التكنولوجيا أيضا، حتى تتمكن البلدان المتضررة من النزاعات من بناء منظومات غذائية منتجة وتنافسية ومستدامة. وعلى نحو ما أشارت منظمة الأغذية والزراعة في مناسبات متعددة، لا تتلقى مشاريع بناء القدرات سوى قدر ضئيل من الموارد الموجهة إلى المساعدات الغذائية والزراعية. وبطبيعة الحال، فإن العديد من تلك التدابير، إن لم يكن كلها، لا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، ونعتقد أنه يجب أن يواصل المجلس تركيزه الصارم على السلام والأمن. بيد أن الهيئات المختصة بإيجاد حلول موجهة نحو تحقيق التنمية قد تفتقر في كثير من الأحيان إلى الخبرة التقنية والسياسية فيما يتعلق بالمناطق المتأثرة بالنزاع. وفي هذا السياق، نعتقد أن لجنة بناء السلام في وضع فريد يمكنها من المساعدة في سد تلك الفجوة من خلال الاضطلاع بدورها كحلقة وصل بين السلام والأمن والحلول الإنمائية، فضلا عن حشد الدعم الدولي، بالتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع الحفاظ على نهجها القائم على الطلب ومواءمته مع أولويات بناء السلام للبلدان المعنية.

أخيرا وليس آخرا، هناك جانب السلام والأمن. إن سد فجوات التمويل لأغراض العمل الإنساني والحفاظ على الإنتاج الزراعي إجراءان لا غنى عنهما، لكنهما لن ينجحا إذا استمرت النزاعات في إغلاق الطرق وأبقت الناس عاجزين عن العمل في زراعة الأراضي. وقد أظهرت الهدنة في اليمن ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أنه حتى الخطوات الصغيرة لصالح تحقيق السلام والاستقرار يمكن أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على الأمن الغذائي. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على تلك المكاسب التراكمية والاستفادة منها. وبفضل القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، أصبح لدى المجلس إطار للقيام بذلك. ويجب أن نتمسك بأحكامه وأن نوفر الأدوات اللازمة لتنفيذه تمشيا مع التوصيات الواردة في المذكرة البيضاء وأن نحافظ عليه بوصفه عماد عملنا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والنزاع.

السيد ميثن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة جدا. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات على رسائلهم التي قدموها إلى مجلس الأمن بعد ظهر اليوم. فهم لم يدعوا لنا مجالا للشك في خطورة الحالة وإلحاحها، حيث يواجه ملايين الأشخاص الجوع الناجم عن النزاع. والإحاطات القوية التي قدموها، ليس فيما يتعلق بالحالة المبينة في المذكرة البيضاء فحسب، بل والصومال وأفغانستان أيضا، توضح حاجة المجلس ليس لمجرد الاستماع لتلك التحذيرات – على النحو المتوخى في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) – بل إلى الإنصات والتصرف. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تجاه أولئك الذين يتضورون جوعا نتيجة للنزاع وانعدام الأمن اللذين لا يزالان دون حل. وأود الإعراب عن الترحيب بالتوصيات الواردة في المذكرة البيضاء التي تلقيناها قبل انعقاد هذه الجلسة والتي تؤكد الصلة بين الجوع والنزاع. وترتبط تلك الظاهرة ارتباطا وثيقا بمسؤوليتنا عن صون السلام والأمن الدوليين. سأركز في ملاحظاتي على ثلاثة مجالات.

أولا، إن مستجدات اليوم واضحة ولا يمكن دحضها. فالنزاع يؤدي إلى تفاقم الجوع والمجاعة ويؤدي إلى إطالة أمدهما. ونحن نفشل في مواجهة تحدي القضاء على الجوع – وهو فشل يعزى إلى حد كبير للنزاع المسلح. والطلب على المعونة الإنسانية المنقذة للحياة والتي تحافظ على استمرارية الحياة يفوق الآن قدرتنا على الاستجابة. وتضطر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لأخذ الطعام من الجياع لإطعام من يتضورون جوعا. لقد حدثت انتكاسة في التقدم الذي أحرز بشق الأنفس. وأضحت المكاسب عرضة للضياع. ومستقبل الملايين قاتم. وهذه إدانة دامغة لكل من حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي ولاستجابة المجلس للجوع الناجم عن النزاع.

لقد أدت أزمة انعدام الأمن العالمية، التي تفاقمت بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى استنفاد قدرات الاستجابة الدولية. وتفاقمت الظواهر المناخية مثل الجفاف الذي طال أمده في القرن الأفريقي بسبب النقص في الموارد والإمدادات الغذائية للأغراض الإنسانية. وكان مقدمو الإحاطات اليوم واضحين تماما بشأن الخطر الحقيقي جدا الناتج عن المجاعة الناجمة عن الجفاف في الصومال. ورأى وزير المساعدات الإنمائية الخارجية الأيرلندي ذلك مباشرة في وقت سابق من هذا الشهر في جنوب السودان. وشهد الأثر غير المتناسب للجوع والنزاع على النساء والأطفال، حيث تضاعفت معدلات سوء التغذية بين الأطفال منذ شباط/فبراير.

إن الجوع الناجم عن النزاع يحصد الأرواح اليوم ويغير النتائج علـى مـدى أجيال قادمة – ولا يمكننا محو الضرر الذي وقع، ولكن يمكننا، بل يجب علينا أن نعمل على منع حدوثه في المستقبل.

ونقطتي الثانية هي أن الجوع ليس نتيجة للنزاع فحسب. بل إن البعض يستخدمه أيضا بخبث كسلاح من أسلحة الحرب.

وفي اليمن، فإن المتفجرات من مخلفات الحرب قد جعلت الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام بالنسبة للسكان الذين يعتمدون كليا على تلك الأراضي لكسب عيشهم. وفي شمال شرق نيجيريا، نهبت جماعات مسلحة من غير الدول الأصول الزراعية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في توافر الغذاء للمجتمعات المحتاجة.

وفي الوقت نفسه، تقوم أطراف النزاع بتحويل مسار تدفقات المعونة الحيوية أو منع وصولها إلى المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها. وفي إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا، كان الوصول إلى إمدادات المعونة الحيوية مقيد بشدة. وقد تم استهداف العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان وإثيوبيا وغيرهما من السياقات المتضررة من النزاعات واختطافهم وحتى قتلهم أثناء عملهم الحيوي. وتدين أيرلندا تلك الأعمال بأشد العبارات الممكنة.

لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لأطراف النزاع المسلح التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتي تستخدم التجويع وتمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. فالقانون واضح، وكذلك قرارات مجلس الأمن. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، إن المساعدة الإنسانية، وإن كانت أساسية، ليست هي الحل لآفة الجوع الناجم عن النزاعات. فالحل هو السلام. كثيرا ما نتحدث حول هذه الطاولة عن الحاجة إلى التصرف على نحو مبكر لمنع المعاناة قبل فوات الأوان. وهذا يعني التحلي بالشجاعة لاتخاذ إجراءات من أجل حماية المدنيين. وهذا يعني ممارسة الضغط على أطراف النزاع للجلوس إلى طاولة المفاوضات. وهذه هي مهمتنا.

وكما هو الحال في جميع السياقات، يتطلب السلام المستدام مشاركة نشطة للمرأة في جميع العمليات. وهو يتطلب تقديم إسهامات من الشباب لتحديد مستقبلهم.

في اليمن، يمثل إبرام هدنة موسعة تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار أنجع السبل نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة، يقودها ويملكها الشعب اليمني.

يمثل النزاع في تيغراي مثالا صارخاً على الجوع الناجم عن النزاعات. ورسالتنا إلى الطرفين بسيطة: توقفا عن القتال وعودا إلى

المفاوضات. وهذا من شأنه أن ينهي خطر حدوث مجاعة. وما فتئت أيرلندا ترى باستمرار أن السبيل إلى إنهاء النزاع في إثيوبيا هو من خلال عملية الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وينبغي لنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نقدم دعمنا الكامل لتلك العملية.

يجب أن يشمل الطريق إلى السلام والأمن في جنوب السودان المساءلة – المحاسبة على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات الذي ترتكبه أطراف النزاع.

في شمال شرق نيجيريا، فإن وضع حد للنزاع المستمر سيمكن من تقديم الحماية والمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة اللتين تشتد الحاجة إليهما، واللتين تم حظرهما بشكل مخجل. وسيمنع أيضا دوافع التجنيد القسري للأطفال والهجمات البغيضة على العاملين في المجال الإنساني والاضطهاد الذي يتعرضون له.

إن الرد على العنف والانتهاكات والمعاناة التي سمعنا عنها اليوم يكمن في السلم والأمن – وهما جوهر ولايتنا الجماعية. ويجب أن تتناسب إرادتنا السياسية مع الحاجة إذا أردنا كسر تلك الحلقة المميتة، وإنهاء الجوع المتصاعد الناجم عن النزاعات.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث، والمدير التنفيذي بيزلي، وكبير الاقتصاديين توريرو على إحاطاتهم.

إن الأمن الغذائي عنصر أساسي لتحقيق السلام والأمن الدائمين وهو تحد طويل الأجل يواجه المجتمع الدولي. وينبغي أن نبقى عمليين ونلتزم الهدوء ونركز على الحاضر لتسوية المسائل العاجلة، وعلى المدى الطويل لتحقيق هدف القضاء على الجوع. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تشدد على النقاط الثلاث التالية.

يجب أن نشجع التسوية السياسية للمسائل الساخنة. فالنزاعات المسلحة تقوض الإنتاج الزراعي، وتدمر الهياكل الأساسية الزراعية، وتعطل التجارة في الأغذية، وتتسبب في التشرد، وتؤدي إلى تفاقم حالات الأمن الغذائي المحلية بصورة مباشرة. وما دامت النزاعات والحروب لم تحل بالكامل، ستستمر معاناة السكان المحليون من الجوع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع بقوة التسوية السياسية للقضايا الساخنة، وأن يعزز بيئة سلمية وآمنة لكفالة الأمن الغذائي.

ثانيا، يجب أن نكفل سلاسة واستقرار السلاسل الصناعية وسلاسل الإمداد. لقد أوضح الأمين العام غوتيريش أن هناك ما يكفي من الغذاء في عالمنا لجميع الناس، وأن المسألة تتعلق بالتوزيع. وينبغي للبلدان الرئيسية المصدرة للأغذية والبلدان التي تمتلك شركات كبرى للحبوب أن توحد جهودها للحد من التضخم المصطنع في أسعار المواد الغذائية. وحتى الآن، تم شحن أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ طن من الحبوب إلى وجهات في جميع أنحاء العالم في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وفي الوقت الحاضر، وبسبب العديد من العقبات في التسوية المصرفية والتأمين والشحن، تقطعت السبل بملايين الأطنان من الأسمدة الروسية في موانئ أوروبا، ولم يتم تصديرها في الوقت المحدد. ومن الضروري إزالة هذه الحواجز لكفالة التدفق الحر والمستمر للموارد الزراعية الرئيسية.

ثالثا، يجب أن نساعد الناس في مناطق النزاع على التغلب على الصعوبات. في العام الماضي، كان ٥٣ بلدا ومنطقة تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت الراهن، يواجه حوالي ٧,٧ ملايين شخص في جنوب السودان نقصا في الأغذية؛ وفي نيجيريا، هنالك ٤,١ ملايين شخص ليس لديهم إمدادات غذائية آمنة؛ واليمن غارق في أشد أزمة غذائية في السنوات الأخيرة؛ وفي الصومال، يكافح الملايين من أجل كسب لقمة العيش وسط موجة جفاف كبيرة دخلت الآن عامها السابع؛ ولا تتم تلبية الاحتياجات الأساسية للعديد من الأسر الأفغانية.

وينبغي ألا يُترك أحد ولا أي بلد خلف عن الركب في تحقيق الأمن الغذائي. ويجب ألا يتم تقليص المساعدة المقدمة إلى المناطق والبلدان التي تشهد نزاعات، بل زيادتها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بجدية بالتزامها بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلها القومي على المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية

والاقتصادات المتقدمة النمو أن تزيد من دعمها للسياسات والتمويل للبلدان النامية التي تواجه صعوبات خاصة.

رابعا، ينبغي تعزيز قدرة الأمن الغذائي بصورة شاملة. وحاليا، يتميز نمط العرض والطلب على الأغذية في العالم بإن إنتاج الأغذية يتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان، والاستهلاك شديد التشتت جغرافيا. إن مساعدة المزيد من البلدان على أن تصبح أكثر اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالغذاء هي أكثر الوسائل مباشرة ونجاعة لتحسين الأمن الغذائي. وينبغي أن نساعد البلدان المعنية على زيادة الاستثمار الزراعي، ودعم الإنعاش المبكر للهياكل الأساسية الزراعية وإعادة بنائها، وتعزيز الدعم المقدم للتكنولوجيات الزراعية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تخفض الحواجز التجارية والتقنية وأن تقدم مزيدا من الدعم للبلدان النامية في مجال تمويل التكنولوجيات والأسواق وبناء القدرات، من بين أمور أخرى.

وتمكنت الصين، باعتبارها أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان، من إطعام ما يقرب من خمس سكان العالم بأقل من ٩ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. وهذا في حد ذاته يعد إسهاما كبيرا في الأمن الغذائي العالمي. وقد وفرت الصين المزيد من التمويل والخبراء، واضطلعت بمشاريع في إطار برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أكثر من أي بلد نام آخر. وقد قمنا بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين الصين ومنظمة الأغذية والزراعة لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها على التخفيف من حدة الفقر، والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

ونفذت الصين تعاونا في مجال الزراعة مع أكثر من ١٤٠ بلدا ومنطقة وقدمت أكثر من ١ ٠٠٠ من التكنولوجيات الزراعية إلى بلدان نامية أخرى، مما أدى إلى زيادة غلة محاصيلها بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ في المائة في المتوسط، واستفاد منها أكثر من ١,٥ مليون أسرة معيشية زراعية صغيرة. وستواصل الصين العمل مع جميع بلدان العالم للإسهام بقدر أكبر في الحفاظ على الأمن الغذائي.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد ماكسيمو توريرو والسيد ديفيد بيزلي على إحاطاتهم الممتازة. إن حجم الأزمات التي وصفوها، كما قال ديفيد بيزلي، هائلٌ جدا. والواقع أن توقعاتهم بأن مئات الآلاف من الأشخاص سيواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي تثير قلقا عميقا، ويجب ألا تذهب تلك الدعوة إلى العمل أدراج الرياح.

وقبل أربع سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بالإجماع. وهو يسلم بآثار النزاع المسلح على الأمن الغذائي، ويعرب عن اعتزام المجلس إيلاء اهتمامه الكامل لهذه المسألة. وقد أصبحت حاجتنا إلى تكريس اهتمامنا بهذه المسألة – منذ ذلك الوقت – أكبر من أي وقت مضى، ونحن ممتنون لمن وجهوا انتباه المجلس إلى هذه المسألة.

وأود أن أثير النقاط التالية بشأن أثر انعدام الأمن الغذائي على بعض حالات النزاع التي ننظر فيها اليوم، على النحو الذي لخصه مقدمو الإحاطات.

ففيما يتعلق باليمن، نعيد التأكيد على أنه يتعين على الحوثيين إنهاء جميع انتهاكات الهدنة الإنسانية الحالية وتنفيذها بالكامل حتى نجد مخرجا من هذه الحالة. وتشدد مذكرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أن إغلاق الطرق من قبل الحوثيين من وإلى تعز يديم المصاعب الجسيمة للسكان المدنيين. فهذه المسألة الإنسانية البحتة التي تؤثر على ملايين اليمنيين بحاجة إلى أن تحل من دون تأخير. وتوضح المذكرة أيضا كيف يمكن للدعم الاقتصادي العاجل أن يحسن الظروف المعيشية للسكان.

وفي القرن الأفريقي، بما في ذلك إثيوبيا والصومال، لا يزال النشاط الزراعي يتعرض للتقويض بسبب تغير المناخ وظواهر مثل ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية والدورات المهلكة للجفاف والفيضانات المفاجئة. وتتفاقم آثار ذلك بشدة بسبب النزاعات والعنف والتشريد في جميع أنحاء المنطقة. ومن الأهمية بمكان كفالة أن يتمكن ملايين الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة من الحصول على الغذاء.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عمل الشركاء المحليين والإقليميين في القرن الأفريقي لتطوير آليات تساعد المجتمعات على بناء القدرة على الصمود للتخفيف من مخاطر تزايد انعدام الأمن الغذائي. وفي إثيوبيا خاصة يتحتم البناء على التطورات الأخيرة لتنشيط الهدنة الإنسانية إلى أجل غير مسمى، التي كانت أساسية لاستئناف المعونة الإنسانية.

وأخيرا، نتج انعدام الأمن الغذائي المتزايد في جنوب السودان عن التفاعلات والتحديات المعقدة التي يواجهها البلد، بما في ذلك التوترات القبلية المتصاعدة وتأثير تغير المناخ ومحدودية البنية التحتية. وقد أصبحت جهودنا الجماعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جنوب السودان الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أن أثير ثلاث مسائل فيما يتعلق بالآثار الأوسع نطاقا لانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

أولا، نعلم أن النُّهج المعزولة القصيرة الأجل لن تكون كافية لمعالجة أثر النزاع المسلح وارتفاع أسعار الأغذية وتوقف النمو الاقتصادي والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية. فيجب على أطراف النزاعات أن تشارك بصورة بناءة في صياغة أطر للتعاون المستمر بشأن مسائل من قبيل التحديات الأمنية لإيصال المساعدات الإنسانية وتوزيع الأغذية. وانعدام الأمن الغذائي هو في الواقع جزء من أعراض الانقسامات الأعمق. والفائدة الإضافية لذلك النهج هي أن التعاون بين الأطراف لمعالجة الأمن الغذائي على المستوى التقني يمكن أن يساعد فعلا على بناء الثقة اللازمة لتحقيق تقدم سياسي أوسع نطاقا بشأن المسائل الكامنة وراء النزاعات.

ثانيا، علينا أن نفعل المزيد للتخفيف من آثار أزمة الغذاء العالمية اليوم، التي تفاقمت بسبب النزاع الأخير. فأوكرانيا وروسيا تمثلان ١٢ في المائة من جميع السعرات الحرارية المتداولة عالميا، ويعتمد عليهما نحو ٢٦ بلدا في الحصول على ٥٠ في المائة من حبوبها. وتتفهم دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها دولة تستورد غالبية موادنا الغذائية، مواطن الضعف التي يعاني منها مستوردو المواد الغذائية. ومما يزيد الطين بلة أن الزيادة في أسعار الأسمدة تفرض مزيدا من الضغوط على منتجي الأغذية – بزيادة التكاليف وخفض الغلة وتهديد المحاصيل في المستقبل. فيجب أن تصل الحبوب الأوكرانية وغيرها من المواد الغذائية إلى الأكثر حاجة إليها، وليس فقط للقادرين على دفع ثمنها. وبالمثل، وكما أشير في الإحاطة التي استمعنا إليها في بداية هذه الجلسة، تؤدي الأسمدة دورا حاسما في ضمان المحاصيل في المستقبل ويجب أن تتمكن الأسمدة الروسية من الوصول إلى الأسواق العالمية للمساعدة في ضمان عدم تعرض الإنتاج الزراعي مستقبلا للمزيد من المخاطر.

ثالثا، إن أزمة الأمن الغذائي الحالية مثال واضح على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها آثار تغير المناخ في انعدام الأمن. والبلدان النامية، ولا سيما الدول الهشة، أكثر عرضة للكوارث الطبيعية الناجمة عن المناخ التي، بدورها، تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. وذلك يؤثر على حياة الملايين في جميع أنحاء العالم وسبل عيشهم. غير أن نصيب الفرد من تمويل المناخ الذي يصل البلدان الهشة للغاية حاليا يبلغ دولارين فقط، أي أقل ب ٨٠ مرة من نصيب الفرد في البلدان النامية الأخرى التي تعاني كذلك من نقص في الخدمات. فيجب علينا أن نعطي الأولوية للاستثمار في نظم الإنذار المبكر والعمل الاستباقي والقدرة على الصمود في المجال الزراعي، ويجب علينا أن نزيد من تقبل المؤسسات المالية الدولية للمخاطر.

وفي المجلس، ما فتئت الإمارات العربية المتحدة تدعو باستمرار إلى أخذ المزيد من الدوافع غير التقليدية للنزاعات في الحسبان بشكل منهجي – على سبيل المثال، من خلال تلقي معلومات مستحدثة بانتظام عن عوامل الخطورة في البيئات الهشة. وهذا بدوره سيساعد المجلس على اتخاذ إجراءات وقائية لمعالجة الحالات الأمنية والإنسانية المتفاقمة المثيرة للقلق. إن المناخ والأمن الغذائي متشابكان بشكل وثيق، وكلاهما أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. وتتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس ومع جميع الدول الأعضاء لضمان إيلاء الأمن الغذائي الاهتمام العالمي الذي يستحقه.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للإحاطات التي قدمهما وكيل الأمين العام، مارتن غريفيث، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي، والسيد ماكسيمو توريرو، ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

كما سمعنا، فإن تحديات الأمن الغذائي غير مسبوقة في تاريخنا المعاصر. والنزاعات واحدة من الأسباب الرئيسية للجوع، حتى لو لم تكن السبب الوحيد. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يواجه ٣٤٥ مليون نسمة في ٨٢ بلدا انعدام أمن غذائي حاد مقارنة ب ٢٨٢ مليون نسمة في بداية العام. و ٥٠ مليون نسمة في ٤٥ بلدا على شفا المجاعة. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٦٠ مليون طفل يمكن أن يعانوا من سوء التغذية الحاد بحلول نهاية هذا العام. وتلك أرقام صارخة ينبغي أن تستثير عملا جماعيا لتحسين الحالة.

والمذكرة البيضاء التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوصفها عنصرا من عناصر الإنذار المبكر وتمشيا مع ولايات مجلس الأمن، أداة مفيدة لتحديد المشاكل في الوقت المناسب واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع تزايد مخاطر انعدام الأمن الغذائي والمجاعة.

وكذلك تفاقمت الحالة الغذائية غير المستقرة في العديد من البلدان بسبب النزاع في أوكرانيا. وفي ذلك السياق، نعيد تأكيد تقديرنا العميق للجهود التي بذلها الأمين العام وتركيا من أجل التوصل إلى الاتفاق الذي سمح بتصدير الحبوب من أوكرانيا. فقد أسهم ذلك في خفض أسعار المواد الغذائية. والأمر المؤسف أن طرح المزيد من الحبوب في الأسواق لم يترجم إلى تقليل من ظروف المجاعة في مختلف أنحاء العالم. ومن المهم بنفس القدر في ذلك الصدد، كما أشار غيري، أن تتمكن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية من الوصول إلى الأسواق العالمية.

إن القضاء على الجوع وسوء التغذية ومعالجة الأزمات الإنسانية ومنع نشوب النزعات وحلها ليست مهام منفصلة؛ إنها جوانب متمايزة من نفس التحدي. وليس من قبيل المصادفة أن توجد حالات نزاع في البلدان الخمسة التي حددها برنامج الأغذية العالمي باعتبارها الأكثر عرضة لخطر المجاعة – إثيوبيا وأفغانستان وجنوب السودان والصومال واليمن. لكن تلك ليست البلدان الوحيدة التي تعاني من الجوع. بل إن الجوع موجود بين أكثر البلدان تقدما.

ومن الضروري التصدي للأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة. ولهذا السبب نشارك الآخرين دعوة الأطراف في إثيوبيا إلى وضع حد للأعمال القتالية في شمال ذلك البلد.

وفي اليمن، ندعو إلى الحفاظ على شروط الهدنة وتوسيعها. وفي كلتا الحالتين، وكذلك في أفغانستان، تتحتم كفالة وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود وبأمان.

وفي الصومال، نشهد واحدة من أسوأ موجات الجفاف منذ عقود، في حين أن شعب جنوب السودان ضحية للفيضانات.

ويجب أن نبني القدرة على الصمود اللازمة لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، وهو العامل الآخر الذي يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويجب أن نعالج انعدام الأمن الغذائي والمجاعة بطريقة متباينة. ولذلك تقترح المكسيك الخطوات الأولية التالية.

بغية التصدي للأسباب الهيكلية لمخاطر المجاعة، يجب أن نسهم في البحث عن حلول سياسية سلمية وتفاوضية للنزاع المسلح والعنف من خلال جميع الوسائل المتاحة، بدءا بتلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن أجل التصدي مباشرة لانعدام الأمن الغذائي، يجب أن نشجع على زيادة الإنتاج المحلي، والحد من المستويات المشينة لهدر الطعام، وتحسين فرص الحصول على الأسمدة، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية للأشخاص الضعفاء، ورفع مستوى الأداء الوظيفي لسلاسل إمداد الأسمدة والبذور. ومن غير المقبول أن يواجه ملايين الأشخاص في عالم يتسم بالوفرة المادية والاستهلاك المفرط انعدام الأمن الغذائي أو المجاعة بسبب لامبالاتنا الجماعية والتوزيع الظالم إلى حد بعيد للدخل الذي لا يزال متوطنا في العديد من البلدان.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على تشاطر رؤاهم البالغة الأهمية.

لقد استمعنا بقلق بالغ إلى آخر المستجدات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع والعنف في إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان واليمن. ومما يثير جزعنا أيضا مستويات انعدام الأمن الغذائي في الصومال وأفغانستان. وتشير المذكرة البيضاء لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوضوح إلى النزاع باعتباره محركا لانعدام الأمن الغذائي، وتشدد على أهمية آلية الإنذار المبكر المتوخاة في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). ومن الواضح أن للمجلس دورا وقائيا يؤديه تمشيا مع ذلك القرار بكسر حلقة النزاع المسلح والجوع وتكثيف جهوده لتجنب نشوب النزاعات في المقام الأول. ويجب على المجلس أيضا أن يتكلم بصوت عال وواضح ضد انتهاكات القانون الدولي الإنساني ودعما للمساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بعرقلة المساعدة الإنسانية واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب.

ومن الحالات اللافتة للنظر التي تتطلب اهتمام المجلس دينامية النزاع في القرن الأفريقي. لقد عانى المدنيون في تلك المنطقة من انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع بسبب النزاع والعنف لعدة سنوات، والآن يترتب على تجدد القتال في تيغراي عواقب وخيمة وفورية على المنطقة. وينبغي للمجلس أن يشجع ويدعم على وجه الاستعجال المساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمل من أجل وقف فوري لإطلاق النار وبدء المحادثات.

ونحن نقدر وندعم التوصيات العامة والخاصة بالسياق الواردة في المذكرة البيضاء لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونريد أيضا أن نسلط الضوء على الأثر الجنساني لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، بما في ذلك بالنسبة للنساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وبناءً عليه، واستجابة لذلك، يجب على المرأة أن تؤدي دورا نشطا في منع انعدام الأمن الغذائي ونشوب النزاعات وكذلك في تصميم وتنفيذ جهود بناء السلام والاستجابات الإنسانية.

لقد تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي بسبب حرب روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا، مع عواقب بعيدة المدى على الملايين من الناس. ومرة أخرى، نشيد بالأمين العام على جهوده في إطلاق مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب. ويجب أن نتأكد من أن أضعف الفئات تستفيد منها. وتتطلب منا أزمة الغذاء العالمية زيادة التمويل وتوسيع نطاق استثماراتنا في إنتاج الأغذية والقدرة على الصمود، داخل مناطق النزاع وخارجها على حد سواء. ويجب علينا أيضا أن نستجيب بطريقة تقلل من المخاطر المستقبلية بكفالة تفاعل أفضل بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام والتصدي لتغير المناخ بوصفه محركا لمزيد من النزاع. وبناء على ذلك، زادت النرويج من تمويلها الخاص، وتركز استراتيجيتنا الجديدة للأمن الغذائي على صغار منتجي الأغذية والقدرة على تحمل تغير المناخ.

وأخيرا، نقدر التوصية الواضحة الواردة في المذكرة البيضاء لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن دور المنظمات الإقليمية. ونوافق على أنه يجب علينا أن نعزز الشراكات مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى كجزء حيوي من جهودنا لمنع نشوب النزاعات وانعدام الأمن الغذائي على حد سواء.

السيد رافيندران (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر وفدي البرازيل وأيرلندا على عقد هذه الجلسة اليوم. كما أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام غريفيث، وكبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة، السيد توريرو، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد بيزلي، على بياناتهم.

لقد بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي أبعادا مثيرة للقلق. ويعاني أكثر من ١٤٠ مليون شخص من الجوع الناجم عن النزاع. ويواجه أكثر من ٦٤٠ ٠٠٠ شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي في أجزاء من جنوب السودان والصومال واليمن وإثيوبيا وأماكن أخرى. كما تضررت أفغانستان وسري لانكا، في جوار الهند، بشكل خطير من أزمة انعدام الأمن الغذائي. وكان للتأثير العالمي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والنزاعات المستمرة، بما في ذلك في أوكرانيا،

تأثير سلبي على حياة الناس العاديين، مع تصاعد أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتعطل سلاسل الإمداد اللوجستية العالمية. وقد عانت بلدان الجنوب من هذه الآثار بشكل غير متناسب وهي بالفعل تعرقل جهودها الرامية إلى كفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في فترة ما قبل عام ٢٠٣٠.

وقد أدى الارتفاع المفاجئ في الأسعار العالمية للقمح وغيره من الحبوب الغذائية إلى تعريض أمننا الغذائي وأمن جيراننا وغيرهم من البلدان الضعيفة للخطر. ويواجه عدد من المجتمعات المنخفضة الدخل اليوم تحديين مزدوجين هما ارتفاع تكاليف الحبوب الغذائية وصعوبة الحصول عليها. ومن الواضح أن الاكتناز والمضاربة يفعلان فعلهما. وبغية إدارة أمننا الغذائي الشامل ودعم احتياجات البلدان المجاورة وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، وضعنا بعض التدابير فيما يتعلق بتصدير الحبوب الغذائية. وأود أن أوضح أن تلك التدابير تسمح بالتصدير على أساس الموافقة إلى البلدان التي تطلب دعم الهند في تلبية مطالبها المتعلقة بالأمن الغذائي. وتكفل تلك السياسة أننا سنستجيب حقا لمن هم في أمس الحاجة للمساعدة. ومن الضروري أن نقدر جميعا تقديرا كافيا أهمية الإنصاف ويسر التكاليف والإتاحة عندما يتعلق الأمر بالحبوب الغذائية. وقد رأينا بالفعل كيف تم تجاهل هذه المبادئ في حالة اللقاحات اللقاح المضاد لكوفيد-١٩، حيث أصبحت الأسواق المفتوحة حجة لإدامة عدم المساواة وتعزيز التمييز. ومع ارتفاع تحديات انعدام الأمن الغذائي إلى أبعاد عالمية، فإن الخطوات التي يتعين علينا اتخاذها واضحة.

أولا، الأمن الغذائي وأمن الطاقة مترابطان وقد برزا كقضيتين ملحتين. ونكرر التأكيد على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى العمل الجماعي لإيجاد حلول مشتركة من خلال الحوار والدبلوماسية. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود الأمين العام لإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل فيما يتعلق بفتح المجال لتصدير الحبوب من أوكرانيا عبر البحر الأسود وتيسير تصدير الأغذية والأسمدة الروسية.

ثانيا، إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة إلى المحتاجين إليها في جميع المناطق المتضررة من النزاع والعنف أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، فإن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية، أي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ذات أهمية قصوى. وينبغي عدم تسييس تلك التدابير مطلقا. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن نتجنب ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بإحراز التقدم في العمليات السياسية. وفي الوقت نفسه، شهدنا مؤخرا أيضا اتجاها مثيرا للقلق نهبت فيه المعونة الإنسانية، بما في ذلك إمدادات وقود برنامج الأغذية العالمي التي تمس الحاجة إليها. وهذا أمر غير مقبول.

ثالثا، لا يمكن معالجة النقص المتزايد في الحبوب الغذائية إلا بتجاوز القيود الحالية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة التجارة العالمية بإعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الأغذية المخصصة للمساعدة الإنسانية من القيود المفروضة على تصدير الأغذية. ومع ذلك، فإن هذا لا يكفي. فنحن بحاجة إلى تجاوز ذلك لإحداث تغيير حقيقي وفك القيود المفروضة على صادرات الأغذية.

أخيرا، يمكن أن تدمر النزاعات المسلحة والإرهاب، بالاقتران مع الأحوال الجوية القاسية وآفات المحاصيل الزراعية وتقلب أسعار الأغذية والاستبعاد والصدمات الاقتصادية أيَ اقتصاد هش، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، ويزيد من مخاطر المجاعة. ولذلك، فإن دعم بناء القدرات للبلدان التي تواجه تلك المسائل في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتصلة بالأغذية أمر بالغ الأهمية.

أما بالنسبة لسجلنا الحافل في مساعدة شركائنا في المحنة، حتى في خضم جائحة كوفيد-١٩ والنزاعات المستمرة، فلم تعانِ الهند من العوز قطّ. وقد قدمنا معونة غذائية في شكل آلاف الأطنان المترية من القمح والأرز والبقول والعدس إلى عدة بلدان، بما في ذلك في جوارنا وأفريقيا، من أجل لتعزيز أمنها الغذائي. لقد صدرنا خلال الشهرين الماضيين ١,٨ مليون طن من القمح إلى البلدان المحتاجة بما فيها

أفغانستان وميانمار والسودان واليمن. وستواصل الهند فعل ما تقوله عندما يتعلق الأمر بمساعدة شركائها المحتاجين.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحيط علما بالموضوع حسن التوقيت لجلسة اليوم، ونشكر السادة مارتن غريفيث وماكسيمو توريرو وديفيد بيزلي على آرائهم وتقييماتهم.

لا تزال حالة المدنيين نتيجة لتدهور الأمن الغذائي على خلفية العديد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم تشكل مصدر قلق بالغ وتتطلب الأسباب المؤدية إلى أزمة غذائية في أي بلد تحليلا محددا دون تعميمات متسرعة. ومع ذلك، ووفقا لتقديرات الخبراء، فإن النزاع هو الآن السبب الرئيسي لسوء التغذية الحاد في بضع عشرات من الدول. وقد حذر الأمين العام مؤخرا من خطر حدوث مجاعة جماعية في خمسة بلدان، أربعة منها مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ سنوات. ومن المؤسف أن موضوع الأمن الغذائي اليوم يجري التلاعب به بلا خجل لأغراض جيوسياسية. ولا تزال الدول الغربية تلقي باللوم على روسيا في كل مشكلة، بما في ذلك أزمة الغذاء، حتى مع اعترافها بأنها سبقت العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. وفي الهجوم الدعائي على روسيا، يتم تصنيف أي حجة لا تتوافق مع هدف الغرب على أنها معلومات مضللة أو دعاية، في حين توصف ادعاءات خصومنا بأنها حقائق. لذلك، فلننظر إلى الحقائق الفعلية.

في أيار/مايو، تكلم ممثلو الأمم المتحدة، في جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.9036) وفي وسائط الإعلام، عن أهمية صادرات الحبوب عبر البحر الأسود من أوكرانيا، وصوروها على أنها سلة خبز العالم. وأشاروا إلى أن صادرات القمح من منطقة البحر الأسود تمثل ٣٠ في المائة من صادراته العالمية دون الإشارة إلى أن حصة روسيا تبلغ حوالي ٢٥ في المائة. وأكدوا أن المشكلة الرئيسية هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأنه إذا ظلت مسألة الموانئ في أوديسا دون حل، فإن ملايين الأشخاص سيموتون، وأن "أفقر الفقراء" (المرجع نفسه، الصفحة ٥) في جميع أنحاء العالم "على شفا المجاعة" (المرجع نفسه، الصفحة ٢٢). وتفهمنا، نحن في روسيا، خطورة الحالة ولم نمنع تصدير الحبوب الأوكرانية عبر الممر الإنساني الذي فتحناه. وتتضح الأسباب الحقيقية لمسألة تصدير الحبوب في الحادث الذي تعرضت له مؤخرا سفينة حربية رومانية فجرها لغم أوكراني منجرف بالقرب من كونستانتا. غير أن روسيا كانت قد ضمنت أنها لن تستغل هذا الوضع لأغراض العملية العسكرية الخاصة. لقد توسطت تركيا والأمم المتحدة في اتفاقات اسطنبول، التي وضعت كمجموعة، والتي أود أن أشير إلى أنها كانت فكرة أولئك الذين بادروا بها، وليس روسيا.

ماذا نرى الآن؟ حتى قبل إبرام صفقة الحبوب، انخفضت أسعار القمح إلى مستوياتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. بعد ذلك، في الشهرين الماضيين اللذين انقضيا منذ إطلاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، تم تصدير ما يقرب من ٣ ملايين طن من الحبوب. وانخفض مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) للشهر الخامس على التوالي. وعلى الرغم من أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية لا تزال مرتفعة، فإنها كانت ترتفع باطراد منذ عام ٢٠٢٠، قبل وقت طويل من تدهور الحالة في أوكرانيا. هل هذا يعني أن الهدف المعلن سابقا المتمثل في خفض الأسعار قد تحقق؟ إذا أردنا أن نحكم من خلال بيانات الأمم المتحدة، فإن الهدف لم يتحقق. لقد انخفضت الأسعار العالمية، ولكن ذلك لم يتحول ذلك إلى انخفاض الأسعار على الصعيد الوطني في بلدان الجنوب. إذن ما الذي يجري؟

تبين جغرافية الشحنات في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أن ما يقرب من نصف جميع الشحنات تذهب إلى البلدان المرتفعة الدخل، في حين لا تذهب إلى أفقر البلدان التي تعاني من أزمة غذائية سوى ٦ شحنات من أصل ١٣٦ شحنة – أي ٤ في المائة – ما يزيد قليلا عن ٢٥٠ ٠٠٠ طن. وبالمقارنة، كانت ٥٨ سفينة – أي ٤٢ في المائة – محملة بما يزيد على ١,٢ مليون طن متجهة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وأكثر من نصف جميع الشحنات هي من الذرة، ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، فإن نسبة كبيرة من الذرة الأوكرانية لهذا العام ليست من الدرجة الغذائية. لقد تم تصدير معظم

القمح من الدرجة الغذائية، الذي يبلغ ملايين الأطنان، من أوكرانيا في عام ٢٠٢١. في ذلك الوقت، كان هناك حتى نقاش في وسائط الإعلام الأوكرانية حول مخاطر الأمن الغذائي المحتملة على أوكرانيا نفسها. وتتطابق البيانات مع الشحنات النَمْطِيّة من الذرة الأوكرانية إلى أوروبا، لكنها لا ترتبط بتصريحاتها حول مساعدة الجياع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتم استهلاك محاصيل أخرى. بالمناسبة، في بداية أيلول/سبتمبر علمنا بمقال في صحيفة الغارديان حول المشاريع البريطانية لمساعدة الأفارقة على تربية الحشرات الصالحة للأكل. وفي أحد الأحداث المعقودة اليوم، سمعنا أن البنك الدولي يدعم أيضا مشاريع مماثلة، مشيرا إلى ارتفاع تكلفة الأسمدة. ومن غير المرجح أن يحل هذا النهج الساخر المشكلة.

وردا على ذلك، نسمع أن جزءا من الحبوب التي يتم شحنها إلى أوروبا سيعاد تصديرها إلى البلدان المحتاجة. وعلى حد علمنا، واصل زملاؤنا الأتراك تلك الجهود، وقاموا بتجهيز الحبوب قبل إعادة شحنها. لكننا لم نسمع شيئا حتى الآن عن إعادة تصدير الحبوب من جانب دول الاتحاد الأوروبي باستثناء ما قاله دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي في نيويورك. أتساءل كيف تتم إعادة التصدير من أوروبا إلى المحتاجين؟ هل يتم بيعها على أساس تجاري بأسعار السوق؟ وفي ذلك السياق، علمنا على نحو غير متوقع من بيان أدلى به زملاؤنا في الأمم المتحدة أول من أمس أن الغرض الأصلي من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب هو إعادة الشحنات التجارية من المنطقة إلى المشترين المعتادين. ولكن كيف يتماشى ذلك مع الإعلانات السابقة حول مساعدة أفقر الفقراء؟ وحتى الآن، لم تصل إليهم سوى سفينتين عن طريق برنامج الأغذية العالمي، ويجري إعداد سفينة ثالثة. ويقول مسؤولو الأمم المتحدة إن الشحنات تعتمد على مساهمات المانحين. ونود أن نتأكد من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي من سبب عدم استخدام الأموال المتاحة بالفعل في ميزانيات أكبر برامجه القطرية لذلك الغرض في الصومال، على سبيل المثال، حيث كما نفهم مما قاله السيد غريفيث، فإن فرص تجنب المجاعة ضئيلة.

ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، هناك تفسير آخر لأسعار المواد الغذائية التي لا يمكن تحملها في العالم النامي، وهو ارتفاع معدلات التضخم. من أين جاء ذلك؟ نشير مرة أخرى إلى عواقب الأحداث في أوكرانيا، التي تتجاهل بشكل واضح تأثير السياسات النقدية غير المدروسة للدول الغربية التي تهدف إلى مكافحة أزمة مرض فيروس كورونا، عندما تم ضخ تريليونات الدولارات والين واليورو غير المضمونة في الاقتصادات الغربية على خلفية الاضطرابات في سلاسل الإمداد. وهو التضخم الذي يمكن توقع أن ينتج عن ذلك الانتشار إلى بلدان أخرى. والآن تشكل حقيقة أن البنوك المركزية الغربية ترفع أسعار الفائدة تهديدا جديدا للبلدان النامية المثقلة بالديون.

وبالعودة إلى هدف استئناف الشحنات التجارية ومجموعة اتفاقات اسطنبول، فإن لهذه الأخيرة، كما نعلم، جزءا ثانيا، وهو مذكرة تفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة بشأن مساعدة المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الوصول إلى الأسواق العالمية. ويمكن الاطلاع عليه على موقعي وزارة الخارجية الروسية والأونكتاد على شبكة الإنترنت. وحتى الآن، كانت هناك صعوبات كبيرة في تنفيذ تلك الوثيقة لأن عمليات التسليم التي نقوم بها تعوقها الجزاءات الانفرادية غير القانونية. إن الادعاءات المتكررة من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بأن جزاءاتهما ليست عقبة أمام صادرات الأغذية والأسمدة لا تتوافق مع الواقع. إذ تعقد القيود المعاملات المصرفية، بما في ذلك بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية لقطاع الزراعة في روسيا، حيث يتم ببساطة إغلاق الحسابات. لقد ارتفعت أسعار التأمين على النقل بشكل كبير. وكما فهمنا من إحاطة عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، فقد خفضت هذه الأسعار بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالحبوب الواردة من أوكرانيا، ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن السلع الروسية.

وهناك أيضا مشاكل ناشئة فيما يتعلق بالتعاملات مع شركات الشحن البحري. فسفننا محظور دخولها الموانئ الأوروبية، وهي نقاط إعادة شحن مهمة لعمل سلاسل الإمدادات بصورة طبيعية. ولكن

الإيضاحات التي تقدمها سلطات البلدان التي تفرض هذه العقوبات لقطاع الأعمال كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم الوضع. فعلى سبيل المثال، تحظر مذكرة تتضمن إيضاحات صادرة عن المفوضية الأوروبية بتاريخ ١٠ آب/أغسطس أساسا على شركات الشحن البحري الأوروبية نقل الأسمدة الروسية إلى بلدان ثالثة – أي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – ولكنها تسمح لها بالشحن إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذه بالتأكيد مساعدة رائعة للبلدان الفقيرة. وثمة دلالة خاصة لهذه الأنانية والاستخفاف والنفاق من جانب مسؤولي الاتحاد الأوروبي.

إن الوضع فيما يتعلق بالأسمدة الروسية مثير للقلق. ففي عام ٢٠٢١، وصل السعر العالمي للأسمدة إلى مستويات قياسية، بما في ذلك نتيجة لزعزعة استقرار الأسواق بسبب سياسات التحول القسرية وغير المدروسة في مجال الطاقة وما تواجهه شركات الطاقة الروسية من أوضاع غير تنافسية. وفي هذا العام، وفي ظل العقوبات الجديدة وتعطيل سلاسل الإمداد، أصبح الوضع أسوأ. ويواجه مديرو شركات الأسمدة الروسية الخاصة قيودا شخصية. فالسلطات في عدد من الموانئ الأوروبية تحظر منتجات لشركاتهم حجمها قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ طن بقيمة عشرات الملايين من الدولارات. ومنتجونا مستعدون لإرسال تلك السلع إلى البلدان النامية مجانا، ولكن ببساطة لا يُسمح لهم بتصديرها.

ومن المهم أن نعترف بخطورة المشكلة. ووفقا لتقييم رئيس الأونكتاد، إذا لم يحصل المزارعون على الأسمدة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، فإنهم سيستخدمون كميات أقل بكثير منها، بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا في أفريقيا، على سبيل المثال. وسيؤدي ذلك حتما إلى انخفاض حجم الإنتاج في موسم الحصاد التالي، مما يهدد بالفعل بنقص فعلي في الأغذية. وتحذر شركاتنا من أنه إذا لم يتوقف تعطيل صادرات الأسمدة الروسية – ونحن نتحدث عن ١٤ مليون طن من الأسمدة سنويا تساعد في زراعة ١٠٠ مليون طن من المحاصيل – فقد يواجه ٥٠٠ مليون شخص إضافي في أنحاء العالم الجوع قريبا. ولذلك، أود أن أسأل زملاءنا الغربيين عما إذا كان هذا هو ما يحاولون تحقيقه. كما أن العقوبات المفروضة على الأسمدة البيلاروسية تؤدي إلى تفاقم الحالة. ونود أن نسمع نداءات موجهة إلى قادة البلدان الغربية بشأن هذا الموضوع من قيادات وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، خلال الاجتماعات الدولية وفي وسائط الإعلام. ونأمل أن نرى الأمم المتحدة تنضم إلى تلك الجهود.

كما تقوض العقوبات الغربية الأمن الغذائي العالمي بطريقة أخرى. فبسبب عرقلة المعاملات المصرفية، لم تتمكن روسيا من تحويل تبرعاتها بأمان إلى برنامج الأغذية العالمي على مدار عدة أشهر. ونحن نتحدث هنا عن عشرات الملايين من الدولارات التي كان من شأنها أن تساعد البلدان التي تواجه خطر المجاعة الجماعية من بين أمور أخرى. وهناك وضع مماثل مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث يجري أيضا تعطيل المشاريع التي تدعم صناعة الأغذية في الدول المحتاجة، بما في ذلك سورية.

ومن جانبها، تسعى روسيا إلى إيجاد سبل لدعم الأمن الغذائي العالمي. فخلال الفترة ما بين أيار/مايو وآب/أغسطس من هذا العام، تمكنا من تصدير ٦,٦ مليون طن من الحبوب، كان نصيب بلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ٦,٣ مليون طن منها. وبحلول نهاية العام، نتوقع شحن ٣٠ مليون طن من الحبوب، ونحن على استعداد لزيادة هذه الكمية إلى ٥٠ مليون طن. وعلى الرغم من العقبات، تمكنا من إرسال ٧ ملايين طن من الأسمدة إلى الخارج، بما في ذلك ٣ ملايين طن إلى بلدان جنوب الكرة الأرضية. ولإيصال السلع الأساسية إلى الأسواق، يجب تنفيذ الجزء الروسي من صفقة تصدير الحبوب بنتائج حقيقية. وإن لم يحدث ذلك، فإن اتباع نهج انتقائي في تنفيذ اتفاق اسطنبول المتعلق بالحبوب يمكن أن ينسفه.

في الختام، نود أن نُذكر المجلس بأنه في سياق القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، سيكون من الجيد أن تولي الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمجلس اهتماما للحالات في بلدان أخرى أيضا. ونود أن نستمع إلى تقييم دقيق من خبراء الأمم المتحدة للحالة في سورية،

حيث أن البلد لم يحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب في السابق فحسب، بل كان يصدر ملايين الأطنان منها. غير أنه ووفقا لتقرير "بؤر الجوع الساخنة" الصادر مؤخرا عن منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي، فإن سورية تفقد الآن إنتاج الأغذية في المناطق الرئيسية المنتجة للحبوب في الشمال الشرقي، والتي تحتلها الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع، وتعاني من تأثير العقوبات الغربية على أمنها الغذائي. ومن المهم أيضا النظر في الآثار الإنسانية لتجميد الأصول الأجنبية لأفغانستان، حيث يلجأ أبناء الشعب تحت تهديد المجاعة الجماعية لأساليب غاية في القسوة، بما في ذلك بيع أعضائهم وأطفالهم.

إننا نأمل أن يمتنع جميع أعضاء المجلس والمراقبون عن استخدام مكافحة الجوع في ألاعيبهم الجيوسياسية وأن يركزوا على الإجراءات الحقيقية التي يمكنهم اتخاذها لمنع الجوع.

السيدة أونانغا (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤكد الإحاطة التي استمعنا إليها من فورنا شدة أزمة الغذاء العالمية التي يواجهها العالم والتي تؤثر على البلدان التي تعيش حالات نزاع على وجه الخصوص. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد غريفيث والسيد توريرو والسيد بيزلي على إحاطاتهم المفصلة وعلى المعلومات المستكملة الكاشفة بشأن مسألة انعدام الأمن الغذائي في البلدان المعنية.

من المؤسف بصفة خاصة أن الحالة تؤثر على الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال. وندرك العوامل العديدة وراء تلك الحالة المعقدة، وفي مقدمتها الأعداد المتزايدة من الأزمات والتوترات الأمنية المتفاقمة. ولهذا السبب، يجب أن نعمل بجد أكثر من أي وقت مضى لوضع حد للنزاعات أينما ظهرت وللحد من التوترات بغية إعطاء السلام وبرامج التنمية فرصة. ومن الضروري تعزيز جهودنا لحل النزاعات وفي الوقت نفسه زيادة المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ لتلبية الاحتياجات الغذائية والاستجابة لمعاناة الأشخاص المتضررين. ويبعث الأثر المشترك للنزاعات المدمرة ومحدودية المساعدة الإنسانية والسكان المحاصرين بفعل آثار تغير المناخ على القلق، لأنه يمكن أن يشعل أزمة إنسانية واسعة النطاق. والحالة غير المسبوقة في القرن الأفريقي تذكرنا بضرورة اتخاذ إجراء عاجل.

ويجب أن نتخذ إجراءات عاجلة وأن نستثمر في الأجل الطويل من خلال التصدي للأسباب الجذرية لأوجه القصور الهيكلية التي تواجهها بلدان كثيرة، سواء كانت أوجه قصور في الحكم الوطني والحوكمة الدولية أو صعوبات في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، أو بشكل أكثر تحديدا، في معالجة أزمة المناخ. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكون الدورة السابعة والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة حاسمة لتأكيد الالتزام الدولي بالتصدي لتلك التهديدات مجتمعة وتأمين التمويل اللازم لاستجابة تتماشى مع توقعات البشرية.

في الختام، نؤكد من جديد تقديرنا لإبرام اتفاق تصدير الحبوب وتنفيذه تنفيذا فعالا، مع التذكير في الوقت نفسه بحجم احتياجات القارة الأفريقية وتوقعاتها فيما يتعلق بفرصة ساعد القادة الأفارقة على إتاحتها.

السيد سباس (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر البرازيل وأيرلندا على عقد جلسة اليوم. كما أشكر السيد غريفيث والسيد توريرو والسيد بيزلي على كشفهم الحقائق المحزنة لانعدام الأمن الغذائي وصلاته بالنزاع والعنف.

في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) المؤرخ أيار/مايو ٢٠١٨، اعترف المجلس صراحة بالكيفية التي تؤدي بها الحروب إلى حدوث الجوع، بشكل مباشر وغير مباشر. فالحروب تجبر الناس على الفرار من أراضيهم وسبل عيشهم وتدمر الماشية والمنتجات الزراعية وتزيد أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وبعد مرور أكثر من أربع سنوات، أصبح الوضع أسوأ مما كان عليه في عام ٢٠١٨ – أسوأ بكثير. إننا نواجه كارثة غذائية تلوح في الأفق. ومن المرجح أن يسجل عام ٢٠٢٢ رقما قياسيا باعتباره العام الذي نشهد فيه أعلى مستويات من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ويواجه الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن المرجح أن تكون

مناطق مثل شمال إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان واليمن الأكثر تضررا، ولكنها ليست سوى غيض من فيض. ونتيجة للنزاع والعنف، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٠٠٠ ٦٤٨ شخص سيعانون من مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي. وتواجه بلدان أخرى كثيرة، مثل أفغانستان والصومال، أوضاعا تنذر بالخطر. وعلى الصعيد العالمي، يكافح ٢٧٦ مليون شخص للعثور على الغذاء.

ويقف نحو ٤٩ مليونا في ٤٣ بلدا على أعتاب المجاعة.

ويضاعف العدوان الروسي على أوكرانيا من حدة أزمة إنسانية متنامية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات تشكل تهديدا عالميا للسلام والأمن. ويحدد القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الإطار الأساسي للتصدي للجوع الناجم عن النزاع وأثره المدمر على السلام والأمن. ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن يضاعف مجلس الأمن جهوده للتصدي لهذا التهديد العالمي بالاستعجال اللازم. ويجب علينا أن نجد الإرادة السياسية لاستخدام جميع الأدوات المتاحة للقضاء على هذه الأزمة الخطيرة والعمل على القضاء على المجاعة والجوع نهائيا.

ويواجه برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تحديات متزايدة في إيصال المعونة الغذائية والسلع الأساسية وفي بناء القدرة على الصمود. وفي ذلك الصدد، نحتاج إلى الإجابة على الأسئلة الملحة الثلاثة التالية. أولا، مع تزايد انعدام الأمن الغذائي نتيجة للنزاع، هل سيساعد المزيد من المذكرات البيضاء في تيسير اتخاذ المجلس إجراءات مبكرة استجابة للجوع الناجم عن النزاع؟ ثانيا، ما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن للمجلس أن يتخذها لتعزيز التدابير الاستباقية؟ ثالثا، كيف يمكننا أن نكفل على أفضل وجه المساءلة عن حالات الجوع الناجم عن النزاع في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؟

إننا نرى أن العمل الإنساني واحترام القانون الدولي الإنساني يعملان فقط على التخفيف من آثار النزاع على النظم الغذائية. فثمة حاجة ماسة إلى حلول سياسية سلمية وتفاوضية للنزاعات المسلحة والعنف. ويؤدي الإنذار المبكر والعمل المبكر إلى الوقاية. ويتطلب منع الجوع الناجم عن النزاعات من أطراف النزاعات أن يحترموا القانون الدولي الإنساني، ولا سيما عندما يستخدم الجوع وسيلة من وسائل الحرب.

كما أن هناك حاجة ملحة إلى تمكين النساء والشباب من تأمين الحصول على الغذاء وضمان مشاركتهم في عمليات صنع السياسات والقرارات. وذلك يتطلب استجابة متكاملة من أجل التصدي لدوافع انعدام الأمن الغذائي الحاد واستدامة تمويل الأزمات الإنسانية. ويجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ومن المهم بنفس القدر إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وكاملة وسريعة وفعالة في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيرلندا والبرازيل على جمعنا هنا لمناقشة المسائل الملحة المتعلقة بالجوع الناجم عن النزاع. كما أشكر وكيل الأمين العام غريفيث، والمدير التنفيذي بيسلي، وكبير الاقتصاديين، توريرو، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والواقعية جدا. إن هذه المسألة هامة، كما سمعني الكثيرون هنا أقول منذ وصولي إلى نيويورك. لقد كان الجوع الناجم عن النزاع محور رئاستيَّ لمجلس الأمن منذ وصولي. ولذلك، فإنني أود أن يعرف السيد غريفيث أنني أقدر تقديرا عميقا المذكرة البيضاء التي بعث بها مكتبه إلينا بشأن النزاع والجوع، لأنه على الرغم من وجود التزام بموجب تكليف بتقديم تلك التقارير إلى المجلس، لا يمكننا أن ننسى أن ثمة التزام أخلاقي كذلك بأن نقول للعالم لماذا يموت الناس جوعا.

إن المذكرات البيضاء صفارة إنذار للمجلس. ويجب علينا أن نستجيب، لأن وراء ذلك التقرير الرصين والأرقام التي سمعناها اليوم فإن هذا الأمر مسألة إنسانية بحتة. إننا نتكلم عن أناس حقيقيين. إننا نتكلم عن أطفال وأمهات يُخرسهم الجوع والعنف. إننا نتكلم عن الفرق بين الحياة والموت. ولا يمكننا قبول ما ورد في المذكرة البيضاء على أنه طريق العالم. وليس بوسعنا أن نغفل عن رؤية إنسانيتنا المشتركة

في أولئك الذين يعانون. وتوضح المذكرة البيضاء بجلاء أن آفة الجوع لم تختف منذ اتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) قبل أكثر من أربع سنوات. وفي الواقع، ازداد الأمر سوءا.

هناك العديد من الأسباب وراء أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية اليوم. فقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا في إجهاد خطوط الإمداد. وزادت تكاليف الطاقة من تكلفة إنتاج الأغذية وشحنها. وأدى ارتفاع درجات الحرارة والجفاف الشديد والفيضانات إلى تدمير المحاصيل وترك الحقول يبابا. غير أن من أهم أسباب انعدام الأمن الغذائي النزاعات. ففي العديد من السياقات، يتم استخدام الغذاء سلاحا من أسلحة الحرب ويحجب ويدمر عمدا. وهذا أمر قاس وخطير، ويتطلب اهتمامنا. في حالة حرب روسيا في أوكرانيا، كان لاستخدام الغذاء سلاحا آثار عالمية مضاعفة. وأدت الحرب إلى تفاقم الأزمة. فقبل الحرب، كانت روسيا وأوكرانيا تصدران ما يقرب من ربع صادرات الحبوب العالمية. ولكن الآن أصبحت حقول القمح الأوكرانية التي كانت مائرة ذات يوم ساحات معارك، ونشعر جميعا بالآثار المترتبة على القمح والغذاء والنفط والوقود. وإذا جاز لي أن أرد بإيجاز على سلسلة الشكاوى التي قدمها زميلنا الممثل الروسي اليوم، فإن الإجابة على كل تلك الأسئلة بسيطة – إنهاء الحرب، وإنهاء الهجوم غير المبرر على أوكرانيا، وذلك سيخرجنا من جزء من هذه الحالة.

يمكننا أن نرى بوضوح كيف يسبب النزاع الجوع في جميع أنحاء العالم. وعلى نحو ما يسلط أحدث تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الضوء، من المتوقع الآن أن تواجه أربعة مناطق على وجه الخصوص مستويات واسعة النطاق وكارثية من انعدام الأمن الغذائي – إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا واليمن وجنوب السودان، وهي بلدان أدت فيها النزاعات وأعمال العنف مباشرة إلى أزمة غذائية. ففي إثيوبيا، يواجه ٢٠ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، أي أكثر بكثير مما هو عليه في التقديرات الحالية التي سمعناها. لقد تضررت المزارع ونهبت. فعلى سبيل المثال، أنتجت المحاصيل في تيغراي نصف إنتاجها المعتاد العام الماضي، وتعطلت خطوط الإمداد بشدة. ونرجو من حكومة إثيوبيا وسلطات تيغراي وجميع الأطراف السماح بإيصال الإغاثة الإنسانية من دون عوائق. فينبغي ألا تستخدم المساعدة الإنسانية لأغراض عسكرية بل لإنقاذ الأرواح. ونحث الطرفين على وقف القتال وبدء محادثات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن. ولا بد من إعطاء السلام فرصة. لقد مات الكثير من الناس ويعاني الكثير غيرهم.

وفي شمال شرق نيجيريا، من المتوقع أن يعاني أكثر من ٤ ملايين شخص من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وشدة المعاناة في بعض المناطق هي الأسوأ التي شهدناها منذ ما يقرب من عقد من الزمان. فيشعر المزارعون بالقلق من التعرض للهجوم ويتخلون عن مزارعهم. وهذا يعني عددا أقل من المزارع والمحاصيل والمزيد من النزوح والمعاناة. ويساورنا قلق بالغ إزاء العنف الذي تمارسه الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. ووصول المساعدات الإنسانية أمر حيوي لمنع الحالة من التصاعد.

وفي اليمن، جلبت الهدنة بعض الإغاثة للمدنيين، لكنها لم تكن كافية لعكس مسار واحدة من أفظع الأزمات الإنسانية في العالم. في الواقع، لا يزال مستوى انعدام الأمن الغذائي في اليمن أعلى من أي وقت مضى. ويواجه أكثر من ١٩ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، ومن المرجح أن يزداد الأمر سوءا في غياب تمويل المساعدات الإنسانية. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى مشاركتنا في التصدي للأزمة. ويتعين على الجهات المانحة زيادة الدعم والتعجيل به. ويتعين علينا أن ندعم حكومة الجمهورية اليمنية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتعزيز الخدمات الأساسية.

وفي جنوب السودان، البلد الذي لا يتجاوز عمره ١١ عاما، من المتوقع أن يواجه أكثر من ٦٠ في المائة من السكان أزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد – ما يقرب من ٨ ملايين شخص، في بلد غني بالموارد. وندعو حكومة جنوب السودان إلى إصدار مرسوم يفرض حرية نقل المساعدات الإنسانية وحمايتها من دون عوائق ومن دون عقبات للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. لقد

حان الوقت لجميع الأطراف لإنهاء الأعمال العدائية. وعلى الحكومة محاسبة مرتكبي العنف ومساعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تلبية الاحتياجات الماسة للمدنيين. وسمعنا للتو من السيد غريفيث أن المجاعة ستحدث في الصومال. وهذه ليست سوى عدد قليل من البلدان التي تواجه انعدام الأمن الغذائي. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن ما يصل إلى ٥٠ مليون شخص في ٤٥ بلداً على حافة المجاعة ويواجهون خطر السقوط فيها ما لم يكن هناك دعم إنساني. ويجب علينا أن نتخذ إجراء. لقد قيل لي مؤخراً إن التصدي للمجاعة ليس من مسؤولية مجلس الأمن. ولكنني أفترض أن أسباب المجاعة وعواقبها هي مسؤوليتنا، لا سيما عندما تكون المجاعات مدفوعة بالنزاعات وتحفزها النزاعات. وهذا هو بالضبط السبب في اجتماعنا اليوم.

من جانبها، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٥,٧ بليون دولار من المساعدات الإنسانية لعمليات الأمن الغذائي منذ فبراير/شباط. لكننا ندرك أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا، وندرك أن ذلك لا يكفي. ولهذا السبب جمعنا شركاء من جميع أنحاء العالم في نيويورك لصياغة خريطة طريق للأمن الغذائي العالمي، وقد اتفق ١٠٣ بلدان الآن على صورة مشتركة لهذه الأزمة وجدول أعمال مشترك لمعالجتها. إن الأمن الغذائي واحد من أولوياتنا الثلاث العليا للدورة المقبلة للجمعية العامة. وسنواصل استخدام كل أداة دبلوماسية في ترسانتنا لمعالجة أزمة انعدام الأمن الغذائي بشكل مباشر. وندعو كل بلد آخر إلى أن يحذو حذونا. وفي حين أن التحدي يمكن أن يبدو مربكاً، فإننا يجب أن نحافظ على تركيزنا ويجب أن نوقف المجاعة قبل حدوثها. يمكننا ويجب علينا منع هذه المجاعات من الحدوث مرة أخرى.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وفدي البرازيل وأيرلندا على طلبهما عقد هذه الجلسة. كما نشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث، وكبير الاقتصاديين ماكسيمو توريرو، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي على إحاطاتهم. وقد أحطنا علماً بمذكرة السيد غريفيث البيضاء التي تركز على انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات العنيفة في شمال إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان واليمن.

ونشير بأسف إلى أننا لا نزال نشهد انتهاكات خطيرة لحقوق المدنيين وعدداً كبيراً من الضحايا المدنيين في البلدان التي مزقتها الحروب على الرغم من بذل أفضل الجهود على مرّ السنين للحد من الأثر السلبي للنزاعات العنيفة على المدنيين والبنى التحتية المدنية. ففي عام ٢٠٢١، على سبيل المثال، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن ١١ ٠٧٥ حالة وفاة بين المدنيين في ١٢ نزاعاً مسلحاً. وإلى جانب الخسائر التي لا داعي لها في الأرواح البشرية وسبل كسب العيش، يسهم النزاع المسلح أيضاً في حالات النقص الخطير في الأغذية، وهو ما يلجأ إليه بعض المتحاربين ويستخدمونه كسلاح من أسلحة الحرب. ولا تزال الطبيعة الحرجة لتلك القضية والبيئات العدائية التي تخلقها أطراف النزاعات والمقاتلون المسلحون عمداً لإعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين تبرر اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي سلط الضوء على الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة.

إن جلسة اليوم، التي تأتي على خلفية المذكرة البيضاء التي أصدرها وكيل الأمين العام، تؤكد الطابع الملح للحالة والحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري. وفي سياق التصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي التي يواجهها المدنيون في النزاعات المسلحة، تعتقد غانا أنه ينبغي النظر بعناية في بعض النقاط التالية:

أولاً، كما أبرزت المذكرة البيضاء وكما كرر السيد غريفيث في هذه القاعة، يظل الحل السلمي للنزاع المسلح والعنف أضمن طريقة لضمان سلامة وأمن المدنيين وتجنب مخاطر التجويع والمجاعة التي تأتي مع النزاع. لذلك نشدد على أهمية إعطاء الأولوية للسياسة في حل النزاعات وإدارتها ونشير إلى الحاجة إلى حماية المدنيين، لا بعقد اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار وحسب، بل حتى في اللحظات التي قد يتيح فيها إيقاف القتال لأسباب إنسانية والهدنة فرصة لتركيز احتياجات الحماية للسكان المدنيين.

ثانياً، نعتقد أنه ينبغي تعزيز احترام الاتفاقيات والمعاهدات العالمية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لتوفير أساس متين لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. ويجب على الدول تجديد التزامها بالحفاظ على العمل الإنساني القائم على المبادئ وحمايته، بما في ذلك عن طريق تشجيع أطراف النزاعات التابعة للدول وغير التابعة للدول على الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يشمل ذلك حظر تجويع السكان المدنيين كسلاح من أسلحة الحرب والاستهداف المتعمد لسبل عيشهم. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضاً ألا نحيد عن إيقاع المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لقانون النزاعات المسلحة.

ثالثاً، يجب جعل أطراف النزاعات تشعر بثقل المساءلة إذا استهدفت العاملين في المجال الإنساني أو أعاقت إيصال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فالمخاطر التي يتعرض لها المدنيون والعاملون في المجال الإنساني بسبب المعلومات المضللة والخاطئة وخطاب الكراهية أثناء النزاعات المسلحة هي دافع للنزاعات ومن المهم والضروري إدارته.

رابعاً، نشجع على تعزيز الدعم المقدم للترتيبات الإقليمية للمساعدة في مواصلة الجهود المبذولة لحماية المدنيين. فهي الجهات الفاعلة الدولية القريبة من النزاعات المسلحة وعادة ما يكون لديها فهم أفضل للطريقة الفضلى لمساعدة السكان المدنيين قبل أن تخرج حالتهم عن السيطرة. ولدى بعض المنظمات الإقليمية أيضاً هيكل للأمن الغذائي ينبغي دعمه بقوة والاستفادة منه من أجل تحسين إدارة انعدام الأمن الغذائي أثناء النزاعات.

وفي الختام، نعتقد أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في أوقات النزاع المسلح. لذلك تؤكد غانا من جديد اعتقادها بأن الإرادة والالتزام السياسيين القويين والحقيقيين من جانب الدول الأعضاء، بدعم من منظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين، أمران حاسمان لتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان حقهم في الغذاء، حتى في حالات النزاع.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر البرازيل وأيرلندا على عقد هذه الجلسة. لقد رسم السيد غريفيث والسيد توريرو والسيد بيزلي صورة مفجعة من الخط الأمامي للنزاعات والجوع، على النحو المبين في المذكرة البيضاء الأخيرة. ونشيد بعمل أفرقتهم على أرض الواقع، ونتطلع إلى أن يواصل الأمين العام دق ناقوس الخطر بشأن أثر الدورة المدمرة للنزاع والجوع، تمشياً مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). ونأمل أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من دعمه في ذلك. ونرحّب أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدق ناقوس الخطر بشأن سياقات مخاطر المجاعة، بما في ذلك في القرن الأفريقي، ويسرنا أن نشارك في استضافة حدث في الأسبوع المقبل للتركيز على ذلك، إلى جانب إيطاليا والولايات المتحدة وقطر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية رداً على ما سمعناه اليوم.

أولاً، ندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ومن دواعي القلق البالغ أننا ما زلنا نشهد في جنوب السودان واليمن، حيث يتعرض ملايين الأشخاص لخطر المجاعة، هجمات على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ويجب على أطراف النزاع أيضاً أن تيسر وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق، بما في ذلك عن طريق إزالة العقبات البيروقراطية التي تعترض المعونة. ويساور المملكة المتحدة بالغ القلق إزاء عدم إمكانية إيصال المعونة إلى منطقة تيغراي في شمال إثيوبيا منذ استئناف النزاع في آب/أغسطس. وندعو إلى توفير إمكانية الوصول الفوري إلى الوقود والنقد والغذاء. ولا بدّ من التحقيق في أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني وإنهاء الإفلات من العقاب.

ثانياً، نحن بحاجة إلى عمل متضافر لحماية النظم الغذائية وتعزيز القدرة على الصمود. ففي شمال شرق نيجيريا، على سبيل المثال، يجري تدمير الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، ويمنع النزاع هناك ممارسة النشاط الزراعي الأساسي. ويحتاج الناس العاديون إلى أن يكونوا قادرين على زراعة أراضيهم بأمان حتى تتمكن الأسر

من إطعام ١,٧٤ مليون طفل يعانون الآن من سوء التغذية الحاد. وتقع على عاتقنا أيضاً مسؤولية ضمان فتح أسواق الأغذية العالمية حتى لا تزداد تكلفة إطعام الجياع. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجدداً على أهمية مواصلة تنفيذ اتفاق الحبوب في البحر الأسود الذي توسطت فيه الأمم المتحدة، والذي أسهم في انخفاض أسعار القمح العالمية بنسبة ٥,١ في المائة.

ووصل ثلاثة وعشرون ألف طن من القمح الأوكراني إلى جيبوتي الشهر الماضي، بعضها دخل إثيوبيا بالفعل. وقال برنامج الأغذية العالمي إن هذه الكمية تكفي لإطعام ١,٥ مليون شخص على حصص غذائية كاملة لمدة شهر. وسيصل ٣٠ ألف طن إضافي من القمح هذا الشهر بفضل الصفقة.

وأنا واثق من أن مقدمي الإحاطات سيردون على بعض المزاعم االعارية من الصحة على لسان زملائنا الروس. فعلى سبيل المثال، كنا واضحين طوال الوقت بأنه لم تكن هناك جزاءات مفروضة على الأغذية والأسمدة. ووصل أكثر من ٥٠ في المائة من القمح المصدر بموجب الاتفاق إلى أفريقيا، ولكن كما قالت زميلتي ممثلة أمريكا، لن تكون هناك حاجة إلى أي من ذلك إذا أنهت روسيا حربها غير القانونية.

ثالثا، لنكن واضحين في أن ما تمس الحاجة إليه هو إنهاء النزاع والاستثمار في سلام مستدام ودائم. والمملكة المتحدة فخورة بأن تكون مانحا رئيسيا للنداءات الإنسانية التي وجهتها المنظمة. وسنواصل تقديم ٣,٥ مليار دولار من المساعدات الإنسانية على مدى السنوات الثلاث المقبلة. لكن المزيد من التمويل وحده لن ينهي المجاعة الناجمة عن النزاع أو المستخدمة كسلاح حرب. لدينا الأدوات اللازمة لمنع المجاعة التي من صنع الإنسان. والإرادة السياسية الجماعية هي ما نحتاجه لاستخدام تلك الأدوات.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مارتن غريفيث وديفيد بيزلي وماكسيمو توريرو على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بمشاركة السفير ماوريتسيو ماساري.

وبالنظر إلى أننا نناقش بلدانا محددة تعاني شعوبها من محنة انعدام الأمن الغذائي، فإننا نود أن نسمع من الدول المعنية من أجل الحصول على صورة أكمل للحالة. ففي نهاية المطاف، إذا كانت الحلول العملية هي النتيجة التي نسعى إليها، فإن كل رؤية مفيدة نتشاطرها اليوم ستحتاج إلى البناء على جهود تلك الدول وقدرتها واستعدادها للعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ونرحب بالإحاطات الإنسانية وبوعي مقدمي الإحاطات بأن حالات الطوارئ تحدث في سياق سياسي واقتصادي وبيئي أوسع نطاقا. ومما يزيد من تعقيد ذلك السياق أننا نواجه حاليا أزمة عالمية في الغذاء والطاقة تتجاوز أسبابها بكثير الحالات الوطنية وتشمل الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية وتغير المناخ.

تبذل المنظمات الإنسانية جهودا بطولية في جميع أنحاء العالم. فهي تفتقر إلى الموارد التي تحتاجها، وحالات الطوارئ تتزايد يوما بعد يوم. وينبغي دعم زملائنا في المجال الإنساني في دعواتهم العاجلة للحصول على التمويل الكافي، وفي الواقع، من أجل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق. ومع ذلك، ينبغي ألا نركز بشكل كامل وحصري على الاستجابات الطارئة للنزاعات التي من صنع الإنسان. نحن نعلم أنه في معظم البلدان والمناطق الأكثر تضررا من النزاعات العنيفة، تشمل أسبابها تغير المناخ، وأوجه القصور في التنمية، وما يترتب على ذلك من فقر وعدم مساواة.

وفي حين أن انعدام الأمن الغذائي قد يكون أكثر حدة في المناطق المحدودة التي يحدث فيها العنف، فإنه في معظم البلدان المنكوبة بالنزاعات ظاهرة أوسع نطاقا. لذلك نحث الدول والهيئات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على التركيز المتجدد والمزود بالموارد على الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب أن تكون جهودها منسقة وتعاونية لكفالة استجابتها للنزاعات.

ويتطلب السعي إلى تحقيق ذلك الهدف تركيزا فوريا على زيادة الإنتاجية الزراعية، ولا سيما في دعم الحصول على الأسمدة الميسورة

التكلفة والحد من مخاطر الاستثمارات في إنتاج الأسمدة، ولا سيما في أفريقيا. وستسير الجهود الرامية إلى توسيع نطاق إنتاج الأسمدة في أفريقيا جنبا إلى جنب مع التحول العادل في مجال الطاقة الذي يسمح للبلدان باستخدام مواردها الهيدروكربونية من أجل التنمية الاقتصادية. وينبغي للبلدان التي تدعو بقوة إلى الاستجابة الإنسانية أن تعتبر أن تحولا عادلا في مجال الطاقة في الجنوب العالمي أمرا أساسيا لتلبية دعوتها الإنسانية.

ونرى أيضا أن هذا هو الوقت المناسب لكي يعيد مجلس الأمن الاضطلاع بولايته الوقائية، لا سيما فيما يتعلق بأزمة المناخ في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر لاثنتين من أكثر المناطق تضررا. هناك أدلة كافية على أن أزمة المناخ تؤدي إلى تفاقم النزاع وقد تكون محركا مباشرا. ونحث المجلس على الاستجابة للنداء القوي الذي وجهته بلدان المنطقة لاتخاذ مبادرات تربط العمل المناخي ببعثات المنظمة لحفظ السلام والبعثات السياسية.

ويجب على مجلس الأمن أن يحافظ على دعمه القوي للعمل الإنساني بينما يحرز تقدما في الوفاء بولايته المتمثلة في حماية المدنيين في الحالات التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان للتهديد. وأفضل طريقة لتحقيق ولايتنا هي بذل جهود أقوى لتشجيع وتيسير وإنفاذ التسويات السياسية التي تحقق وقف إطلاق النار والحوار والمصالحة والتعمير بعد انتهاء النزاع. وهذا عمل عملي المنحى، أولا وقبل كل شيء. والجهود التي نبذلها في المجلس، ولا سيما من حيث توقيت وفحوى الاجتماعات والبيانات والقرارات، تكون أكثر فعالية عندما ترتبط بالجهود الجارية للتوسط والتفاوض بشأن وقف إطلاق النار والتسويات.

وفي الحالات التي لا يوجد فيها سلام يمكن حفظه وتوجد فيها جماعات إرهابية أو متشددة تشكل تهديدا متفشيا ومدمرا للمدنيين، يجب على المجلس أن يعيد النظر في تردده المستمر في تأييد الدعم المالي الذي تقدمه الأمم المتحدة لجهود الإنفاذ الإقليمية. كما ينبغي له أن يتبنى كذلك عمل لجنة بناء السلام وتوصياتها لأنها تتبنى نشر دعم سبل العيش والتنمية في منع نشوب النزاعات.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لفرنسا.

أشكر مارتن غريفيث وديفيد بيزلي وماكسيمو توريرو على إحاطاتهم.

سيشهد عام ٢٠٢٢ رقما قياسيا قاتما لعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاعات وجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ.

في البلدان التي تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، فإن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا لها عواقب مأساوية. والأرقام تثبت ذلك. تؤدي الحرب إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة خطر المجاعة في جميع أنحاء العالم. وفي عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، قد يواجه ١٣ مليون شخص آخر نقص التغذية نتيجة للحرب.

ولنكن واضحين، كما اعترف بذلك مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في نيسان/أبريل، إن الحرب هي في الواقع التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد العالمي. ولا تستهدف أي جزاءات قطاع الأغذية. بل على العكس من ذلك، نحن نكافح حتى لا تصبح المنتجات الزراعية بأي شكل من الأشكال سلاحا من أسلحة الحرب لخدمة الأهداف الجيوسياسية. إن اتباع نهج متعدد الأطراف ومنسق وشامل للجميع هو وحده القادر على معالجة خطر المجاعة ومنع الآثار الكارثية للحرب التي تشنها روسيا في أوكرانيا.

وتؤيد فرنسا تأييداً تاماً المبادرة التي أطلقها الأمين العام من خلال فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وتشير إلى المسؤولية المشتركة للشركاء الدوليين لكفالة استمرار البلدان الأكثر عرضة للخطر في تلقي المواد الغذائية الضرورية. وفي ذلك الصدد، من الضروري مواصلة تنفيذ الاتفاقات المبرمة في اسطنبول في ٢٢ تموز/يوليه حتى تصل الحبوب عبر البحر الأسود إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويتحتم أيضا تجديد تلك الآلية بعد انتهاء مدتها الأولية البالغة أربعة أشهر.

كما أتاحت ممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي إخراج أكثر من ١٠ ملايين طن من الحبوب من أوكرانيا منذ آذار/مارس، مما ساعد على خفض الأسعار وتجنب حدوث أزمة ترقب.

وبنفس الروح، أطلقت فرنسا، مع الاتحاد الأوروبي، مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة، في إطار جهود الأمين العام وبالتنسيق مع المبادرات الدولية الأخرى. وتهدف المهمة إلى دعم البلدان الأكثر تضررا من أزمة الغذاء العالمية من خلال تحسين شفافية الأسواق الزراعية، وتعزيز الوصول العادل إلى الأغذية والمنتجات الزراعية بسعر معقول وتعزيز الإنتاج المحلي المستدام من أجل الحد من الاعتمادية. والنتائج الأولى لخريطة الطريق هذه هي نتاج جهد تعاوني دولي. وفي هذا السياق، أنشأ برنامج الأغذية العالمي آلية تضامن محددة لضمان الإمدادات الميسورة التكلفة، وسيستضيف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمانة تهدف إلى توحيد المانحين حول المشاريع ذات الأثر الكبير على الأمن الغذائي والتغذية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الإسهام في تلك الجهود الدولية.

كما تقوم فرنسا بالتعبئة من خلال زيادة مساهمتها المالية في الأمن الغذائي والتغذية، وهي مساهمة يُتوقع أن تتجاوز ٧٠٦ ملايين يورو هذا العام. وهي تفعل ذلك أيضا من خلال مساهماتها في المنظمات الدولية، ودعم المشاريع التي يقودها المجتمع المدني، وعمليات الوكالة الفرنسية للتنمية. وتشهد على ذلك الالتزام أيضا، وعلى رغبتنا في التضامن مع البلدان التي تمر بحالات هشاشة شديدة، مضاعفة الدعم المالي الذي تقدمه فرنسا لبرنامج الأغذية العالمي هذا العام، وتمويل الأمانة التي سينشئها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على النحو الذي أشرت إليه آنفا.

إن منع وقوع المجاعة والأزمات الغذائية يتطلب احترام جميع أطراف النزاعات لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب تنفيذ القرارين ٢٤١٧ (٢٠١٨) و ٢٥٧٣ (٢٠٢١) تنفيذا كاملا. فحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية أولوية مطلقة. ويجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية.

وعلى المدى الطويل، يجب أن تشمل الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي تحويل نظمنا الغذائية نحو الاستدامة والقدرة على الصمود من أجل التصدي لآثار تغير المناخ وانحسار التنوع البيولوجي، فضلا عن التحدي المتمثل في النمو السكاني البشري. وتعبئة المانحين لتحقيق تلك الغاية شرط أساسي.

وعلاوة على ذلك، وإذ يظل النزاع السبب الرئيسي للأزمات الغذائية، فإننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاعات. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الثابت والمستمر في هذا الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر البرازيل وأيرلندا على دعوتهما إلى عقد هذه الجلسة المناسبة التوقيت، وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على بياناتهم الثاقبة والمثيرة للانزعاج. إن حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي تثير قلقا بالغا لدى إيطاليا. ومن الأهمية بمكان أن يظل الأمن الغذائي على رأس جدول الأعمال الدولي.

وفي سياق حالة متدهورة أصلا، زادت الحرب الروسية غير المشروعة ضد أوكرانيا من تعريض السلاسل الغذائية العالمية للخطر، مما عرض أضعف بلدان جنوب الكرة الأرضية لعواقب أشد وطأة، لا سيما من حيث محدودية فرص الحصول على الغذاء وارتفاع معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية.

والحالة المأساوية في المناطق الهشة مثل القرن الأفريقي، ولا سيما في الصومال، تبعث على القلق العميق. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث على التزامه الشخصي وبعثته الأخيرة هناك. ولهذا السبب سنستضيف، إلى جانب الولايات المتحدة وقطر والمملكة المتحدة، وبالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حدثا جانبيا رفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي

خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ونأمل أن يساعد هذا الحدث على زيادة الوعي بالحالة المثيرة للجزع في الميدان.

وإزاء تلك الخلفية القاتمة، أصبحت المبادرة بشأن الحبوب في منطقة البحر الأسود، التي توسط فيها الأمن العام بمساعيه الحميدة لدى الأطراف المعنية، منارة للأمل. ونشيد بالمبادرة وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال الكامل لها. والوقت عامل أساسي في هذا الصدد. وكذلك فإن ممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي تسهم بكفاءة في الجهود الرامية إلى تسريع نقل الصادرات إلى بلدان الجنوب عبر طرق بديلة تشتد الحاجة إليها.

وكفالة إتاحة الغذاء للناس، بدءا بمن هم في أمس الحاجة إليه، التزام دولي وأخلاقي يجب أن نفي به، بما في ذلك تمشيا مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). ونظرا لكون الأمن الغذائي أولوية طويلة الأمد بالنسبة لإيطاليا، فقد زدنا دعمنا السياسي والمالي والتقني للأمم المتحدة، لا سيما من خلال وكالاتها التي تتخذ من روما مقرا لها وبالشراكة معها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها أيضا. ومهمتنا، بصفتنا رئيسا لمجموعة أصدقاء الأمن الغذائي والتغذية، هي الحفاظ على مستوى عال من الاهتمام والجهود الاستباقية.

ومن أجل تجنب أسوأ السيناريوهات، تدعو الحاجة إلى تحول جذري في المواقف ومدى الالتزام. إن الأزمة الشاملة الحالية تمسنا جميعا، ولذلك فهي تتطلب استجابة شاملة منا جميعا. وتشمل تلك التحديات إبقاء السلاسل الغذائية مفتوحة، وكفالة قدرة كل من سلاسل القيمة والنظم الغذائية على الصمود، وتوظيف استثمارات جديدة لإضفاء الطابع المحلي على السلاسل الغذائية، والانتقال الكامل نحو نظم غذائية مستدامة وحصيفة مناخيا وقادرة على الصمود. ويجب أيضا إعادة وضع سكان الريف والجهات الفاعلة المحلية في مركز تلك العمليات.

فدبلوماسية الغذاء عنصر بالغ الأهمية للتخفيف من آثار أزمة الغذاء. وفي الوقت نفسه، تدعو الحاجة إلى دبلوماسية سياسية فعالة لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويجب أن نستفيد من الدبلوماسية الغذائية والدبلوماسية السياسية على حد سواء وبصورة عاجلة جدا من أجل تجنب المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وتقف إيطاليا على أهبة الاستعداد للمشاركة بنشاط في تلك الجهود هنا في نيويورك وفي روما وعلى خطوط المواجهة حيث تتكشف الأزمات الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.